الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل ط1: 323083069556

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1830/1519

بعنوان:

المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الأوروبية في القرن 19م قراءة في ظروفها ومحتواها

إعداد الطالب:

حريزي فاتح

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	حسين محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	عيسى بن قبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2023-2024م

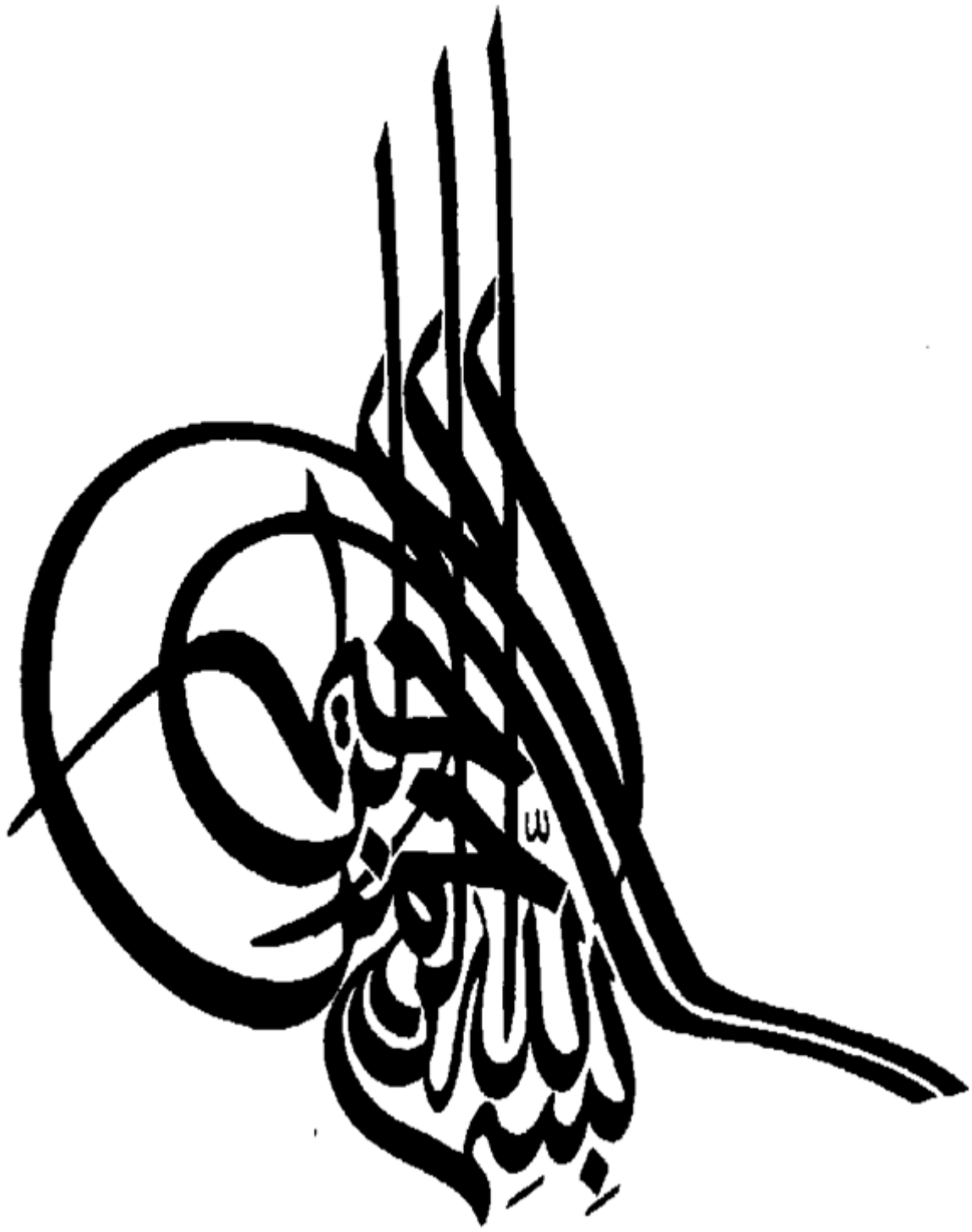

قال سبحانه وتعالى:

"اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ
فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا
كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ
على نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ
اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ" سورة النور الآية 35

** شكر وتقدير **

الحمد والشكر قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وبكل عبارات التقدير والاحترام، وبكل كلمات الشكر والامتنان نتقدم بتحياتنا الخالصة إلى الأستاذ المشرف الدكتور: **عمر بوضربة** على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا، فقد كان توجيهه الصائب ومراقبته الدائمة لكل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل، فشكرا جزيلا لك فأنت حقا كما قال الشاعر:

قم للمعلم ووفه التبجيلا ***كاد المعلم أن يكون رسولا

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

وأيضا كل من ساعدنا من بعيد أو قريب،

فإليكم جميعا: شكر ووفاء، ودعاء موصول متجدد مع كل قيام وصلاة

*** إهداء ***

إلى الوالدين الكريمين حفظها الله ورعاهما

إلى الإخوة والأخوات وكل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل من قدم لنا الدعم والعون والمساعدة لإكمال هذا العمل

إلى كل من علمنا حرفا خلال أطوار الحياة التعليمية

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

قائمة الرموز والمختصرات:

1- باللغة العربية:

د ط: دون طبعة

د. ب: دون مكان طبع

د. ت: دون تاريخ

ج: الجزء

ط: الطبعة

تر: ترجمة

تص: تصوير

تصد: تصدير

تع: تعريب

ص: صفحة

هـ: هجري

م: ميلادي

P: page

مقدمة

مقدمة:

اكتسبت الجزائر خلال العهد العثماني مكانة رفيقة وأًبحت قوة لا يستهان بها خاصة في بدايات القرن التاسع عشر نتيجة لتفوق أسطولها العسكري، وهو ما جعل معظم دول أوربا آنذاك تسعى لإقامة علاقات مع الجزائر والتي اتسمت بنوع من الاستقرار، وكان ذلك نتيجة لجملة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين الطرفين، وهو ما مثل تحولا ونقلة نوعية من حالة التوتر والعدوان إلى حالة من التقارب أسست لقيام علاقات تجارية وسياسية بين الطرفين، فكانت هذه العلاقات خاضعة لمتغيرات الوضع الدولي، وقد شكلت معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية أهم مظاهر السيادة والاستقلالية وقد تحكمت فيها المصالح التجارية بين الطرفين، إذ كان النشاط البحري للجزائر يعتبر أهم الركائز الأساسية التي أثرت على سير التقارب بينها وبين الدول الأوروبية، وقد تبنت الجزائر عدة آليات لوضع أسس المعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام معاهدة ولكنه من الصعب المحافظة عليها.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعتني جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع محورا لدراستي، ومن أبرزها أنني أريد إلقاء الضوء على أوضاع الجزائر وسياستها الخارجية خلال القرن التاسع وعلاقاتها مع الدول الأوروبية آنذاك، بالإضافة إلى رغبتي في التعرف على أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول أوروبا آنذاك، إضافة إلى ميولي الشخصي لمعرفة أهم الدول الأوروبية التي كانت تربطها علاقات مع الجزائر خلال القرن 19م.

طرح الإشكال:

تتبلور إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

ما هي أهم الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19م؟

وقد اندرج تحت هذا الأشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-كيف كانت أوضاع الجزائر وسياستها الخارجية خلال القرن 19م؟

2-ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوربية خلال القرن 19م؟

3-ما هي أهم الدوافع وراء الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية خلال القرن 19م؟

4-ما هي انعكاسات هذه الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن 19م؟

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات الآنفة الذكر بما يضمن الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا الاعتماد على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي الوصفي: من خلال سرد الأحداث ووصف مجريات وظروف عقد المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر ومختلف الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

- المنهج التحليلي: من خلال تحليل الوقائع والأحداث التي وردت في شروط وبنود المعاهدات وإبراز أهم القضايا التي عالجتها.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكال المطروح سابقا عالجت الموضوع وفق خطة عمل تتكون من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأول عبارة عن فصل تمهيدي جاء بعنوان نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية، يندرج ضمنه ثلاثة مباحث الأول تضمن أوضاع الجزائر خلال القرن 19م، والمبحث الثاني تضمن السياسة الخارجية للجزائر خلال القرن 19م، وأخيرا المبحث الثالث والذي تضمن العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19م.

أما الفصل الثاني تحت عنوان أهم الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19م، شمل ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع إسبانيا، أما المبحث الثاني تضمن اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع فرنسا، في حين المبحث الثالث أدرجنا فيه العوامل معاهدات واتفاقيات الجزائر مع إنجلترا والولايات المتحدة.

في حين الفصل الثالث جاء بعنوان انعكاسات الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19م، وانطوى على ثلاث مباحث، الأول خصصناه تكتل البلدان

الأوروبية ضد الجزائر خلال القرن 19م، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الحملات الأوروبية على الجزائر خلال القرن 19م، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تراجع مكانة الجزائر بعد توقيع المعاهدات مع هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر المتمثلة في العربية والأجنبية إضافة إلى بعض المراجع الأخرى.

- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريف وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

- أروين راي: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، ط2، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1984م

ومن المصادر العربية التي اعتمدنا عليها نذكر:

- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر

- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007

- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008

-قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016

غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2007

الصعوبات المعترضة:

لا يخلو أي بحث علمي من معيقات وصعوبات واجهتنا أثناء الدراسة كسائر الباحثين من أهمها:

- صعوبة الترجمة بعض النصوص والتي تتطلب الوقت والخبرة.
- كثرة المصادر والمراجع مما أدى إلى كثرة المعلومات وبالتالي صعب علينا ترتيب وتصنيف هذه المعلومات.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من زملاء وأساتذة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على صبره وتقاسمه معنا أعباء البحث وتقديمه لنا بعض الكتب القيمة والتوجيهات، ونتمنى أن تكون هذه الدراسة المتواضعة إضافة جديدة في البحث العلمي.

الفصل التمهيدي

نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 19

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية خلال القرن 19

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 19

يكتسي موضوع الأوضاع السياسية للجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أهمية بالغة بالنسبة للحقل التاريخي للجزائر، ويكتسب هذا الموضوع أهميته وخصوصيته انطلاقا من معلمه الزماني، فهو يعالج فترة انتقالية جاءت بين مرحلة الحكم العثماني وبداية المشروع الاستعماري الفرنسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لاحت في الأفق تطورات سياسية وعسكرية عالمية كان لها الأثر البعيد على مستقبل الإيالة الجزائرية، والتي أهمها تغير المعالم الكبرى للمعادلة المتوسطية وظهور قوى أوروبية جديدة تسعى لوضع حد للقوة الجزائرية في غرب البحر الأبيض المتوسط من خلال اتفاقها في مؤتمراتها الدولية كمؤتمر فينا 1815م.

شهدت الإيالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة، ورغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات لإصلاح البلاد إلا أن نتائجها كانت محدودة، نظرا لتفاقم الأوضاع الداخلية وتعدد الأطماع الخارجية، ويرجع التدهور العام الذي شهدته الإيالة الجزائرية في أواخر عهدها إلى جملة من التراكمات اجتمعت فيها العوامل الداخلية والخارجية[1].

حيث كانت الجزائر خلال هذه الفترة تتحكم فيها قوتان، الأولى اكتسبت مكانتها من الدين تمثلت في (المرابطون، الشيوخ، الزوايا...)، أما الثانية تمثلت في الجيش (إنكشاريون، رياس البحر ....)، لذا كان من الصعب أن تنفرد إحدى القوتين بالسلطة[2]، وبهذا تميز نظام الحكم في الجزائر أواخر الحكم العثماني أنها أصبحت مقاطعة شبه مستقلة، بانعدام شبه

---

[1]– بلبراوات بن عتو، الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته، مجلة عصور، العدد 6–7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 151.

[2]– محمد مكحلي، ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني (1707–1828)، دار أفاق كوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 138

كلي لمشاركة الأهالي في الحكم واتخاذ القرارات على المستوى العام، وقد اقتصر دور العلماء والشيوخ والوجهاء على الوساطة بين الأهالي والسلطة الحاكمة[1].

وقد عمل الحكام العثمانيون على إبقاء الأهالي بعيدين عن أي مساهمة في الحكم وإمكانية اندماجهم في المجتمع الجزائري، وهذا ناتج عن رغبتهم في السيطرة على المناصب الحكومية، وزاد حقد الأهالي للأتراك لما فرضوه من ضرائب وغرامات[2]، وبالرغم من أن سياسة العثمانيين اتصفت بعدم التدخل في الحياة الخاصة، جعل حكمها محدود خاصة في المناطق النائية البعيدة عن مركز السلطة مثل القرى والأرياف[3].

نظرا لسياسة الحكام العثمانيين في الجزائر خاصة الدايات جعلها مستقلة عن الدولة العثمانية، أما أمور البلد فقد كان هناك نوعين من الحكام الذين تداولوا على منصب الحكم في الفترة الأخيرة من العهد العثماني للبلاد، فمنهم من كان صالحا مثل محمد عثمان باشا[4] (1766-1791م) الذي صرف أموالا طائلة لبناء المساجد وتشييد الحصون لحماية البلاد، وأيضا الحاج علي باشا الذي نجح في إعادة القوة والهيبة للسلطة، أما عن النوع الثاني اتسموا بالإهمال وعدم القدرة على تسيير أمور الحكم، وذلك راجع إلى اشتغالهم في مهن غير هامة قبل توليهم الحكم، مثل الداي علي الغسال الذي اشتغل في تغسيل الأموات كما اشتهروا بالإسراف والتبذير[5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 98

[2]- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 10.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 21

[4]- الداي محمد عثمان: من أبرز دايات الجزائر تميز بالزهد وحسن التصرف وكان له الفضل في الانتصار على الحملة الإسبانية، حكم الجزائر من 1766 إلى 1791م. ينظر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م، ص77-78.

[5]- غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2007، ص 61.

كما شهدت الأوضاع السياسية في الجزائر خطورة سياسة الحكام العثمانيين غير الرشيدة مما أدى إلى تفشي ظاهرة الرشوة التي تجعل من كبار الموظفين في الدولة يدفعون رشاوي للحصول على مناصب في الدولة، فأصبحت المناصب توزع على الموظفين من الأقارب أو من يدفع أكثر قدر من المال، بالإضافة إلى ظهور تأثير اليهود على الساحة السياسية للجزائر من خلال احتكار النشاط التجاري ما سمح لهم بالتدخل في الشؤون السياسية للحكم على الصعيدين الداخلي الخارجي[1].

أدت السياسة المتبعة من طرف الدايات في أواخر العهد العثماني إلى ظهور العديد من الانتفاضات المتعاقبة، مثل حركة العصيان التي ظهرت في بابليك الشرق بقيادة ابن الأحرش، وكذلك في بابليك الغرب ظهر تمرد بقيادة ابن الشريف الدرقاوي، وغيرها من الثورات التي هزت وزعزعت نظام الحكم، وهو ما يحمل في طياته بوادر زوال الحكم العثماني في الجزائر[2].

إن هذه الثورات التي اندلعت عمت شرق وغرب البلاد لم تكن وليدة الصدفة، حيث كان من ورائها أياد أجنبية منذ بدايتها تحرك الأفراد وتغذي أطماع الوصول إلى السلطة، كما أن سرعة انتشارها يدل على وجود تخطيط مسبق للقيام بها، كما حركت هذه الثورات الأطماع الخارجية تجاه الجزائر خاصة في ظل التنافس الأوروبي عليها خاصة بريطانيا وفرنسا مغتنمة أوضاعها الداخلية المزرية طبقا لسياستها القديمة[3].

وعموما يمكن القول أن الإيالة الجزائرية شهدت في مطلع القرن التاسع عشر تعفن إداري وسياسي واكبته تمردات قبلية ذات طابع صوفي كادت أن تعصف بمستقبل الإيالة، هذا ما جعل بعض القناصل الفرنسيين يقرون بضرورة كسب المرابطين والتقرب منهم إذا ما عزمت فرنسا إرسال حملتها إلى الجزائر، وقد انعكست الظروف السياسية المتسمة بالفوضى

---

[1]– عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 78.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 25–26

[3]– محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 17.

والاضطرابات على باقي المجالات الأخرى مما مهد الطريق للأطماع الخارجية الأوروبية، التي تخلصت من شبح الثورة الفرنسية في مؤتمر فينا، ولم تكن الأوضاع الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بمنأى عن الظروف السياسية وإنما كانت كل الظروف تسير في اتجاه واحد.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية خلال القرن 19

سجلت الدبلوماسية الجزائرية منذ القدم حضورا ذا خصوصية في معالجة المشاكل والقضايا التي تتصل بها وبدوائر انتمائها، فخلال فترة الحكم العثماني (1519م-1830م) ظهرت إلى الوجود دولة جزائرية قائمة على الوحدة الجغرافية والسياسية والاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى الوحدة الفكرية والروحية، كما كانت مؤيدة من طرف أغلب سكان الجزائر ومعززة بجيش بري وأسطول بحري ولها تقاليدها العرفية[1].

ونظرا للأطماع الأجنبية خاصة الهجمات الإيبيرية على سواحل الجزائر بزعامة إسبانيا والبرتغال ودعم الكنيسة الكاثوليكية ظهر صراع مستميت بين القوى العربية الإسلامية والإيبيرية المسيحية، حيث فرض هذا التحدي على الجزائريين الاستنجاد بالإخوة عروج[2] قصد إفشال مخططات ملوك أوربا الصليبية وإنقاذ مسلمي الأندلس من الاضطهاد والهلاك والردة[3]، وبذلك تبنت الجزائر منذ عهد خير الدين استراتيجية تقوم عليها مكانتها الدولية أساسها ربط مصيرها بمصير الخلافة العثمانية، وكانت إحدى العناصر التي أدت إلى تصاعد مكانة الجزائر هو قرار العثمانيين باستعمال أراضيها في الصراع مع الدول المسيحية، وبحكم هذا الصراع وحدت الجزائر نفسها وقامت ببناء قوة بحرية اعتمدت عليها كاستراتيجية أخرى للسيطرة على المتوسط، ثم القضاء على القوى البحرية المسيحية[4]، وفي هذا الموضع يذكر ابن أبي الضياف: "استحدثوا لأنفسهم أسطول بحري وشرعوا في مواجهة القراصنة الأوروبيين"[5]، كل هذا أدى إلى تنامي قوة البحرية الجزائرية التي شكلت وعاملا

---

[1]- علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830م)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2013، ص 95

[2]- يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص 14

[3]- صالح بلقبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى منشورات ANEP، الجزائر، د ت، ص10.

[4]- مولاي بلحميسي، صفحات من تاريخ العلاقات الجزائري الإسبانية، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص 60

[5]- أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس 1963، ج2، ص 13

جوهريا في المكانة الدولية المرموقة التي حظيت بها الجزائر، وبهذه الأداة استطاعت الجزائر أن تفرض احترامها مع أصدقائها، وتبث الرعب والخوف في قلوب أعدائها[1].

تبلورت السياسة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة حول عدد من المحاور منها استحداث شخصية دولية انطلاقا من منطلق الاستقلالية في القرار للتخلص من التبعية للدولة العثمانية وبرفض التقيد بأي التزام أو تعاقد تبرمه مع أطراف أوربية[2]، وعدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أي دولة، لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن بها مصالحها المشروعة بالإضافة إلى الاستعداد لمجابهة أي خطر يستهدف النيل من حرمة التراب الوطني[3].

كما عرفت السياسة الخارجية الجزائرية مرونة، واعتمدت في علاقاتها على ما يلي:

– تميزت العلاقات الجزائرية العثمانية باستقلالية تامة للجزائر، وسيادتها سيادة كاملة.

– كانت الجزائر تعلن الحرب وتعقد السلم وتجري المفاوضات وتمضي المعاهدات باسمها فقط وبعنوان جمهورية الجزائر أو مملكة الجزائر حينا آخر[4].

– كانت استراتيجية الجزائر تجاه أوربا هي منع أي تجمع للمناهضين الأوروبيين الأقوياء لدرجة كافية فيتلاقون على الجزائر المحروسة ويطيحون بها من خلال المطالبة بالجزية والمعاملة المتميزة في التدابير المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى حسب جنسية التابعين لها[5].

– الاقتناع بالتفوق البحري والتأكد من بقاء الإيالة مقرون بمواصلة نشاط البحرية ضد الخطر الأوروبي المسيحي والاقتناع بأن قوة هذه البحرية ستفشل كل المحاولات لاحتلال الجزائر.[6]

---

[1]– مولاي بلحميسي، صفحات من تاريخ العلاقات ...، المرجع السابق، ص60

[2]– علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية، المرجع السابق، ص 95

[3]–جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر، 1994، ص39.

[4]– مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج1، ص 81.

[5]– وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 167

[6]– عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 15، الجزائر، 2017، ص 494

كما عملت الجزائر على وضع آليات قانونية للمعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام الصلح لكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته، فالدول لا تتعامل مع بعضها وفق المبادئ والمثل ومعايير الأخلاق وإنما تحترم بعضها البعض وتراعي مصالح الأطراف الأخرى بالقدر الذي تستطيع هذه الأطراف النيل من مصالحها هي نفسها[1].

تفوقت الجزائر في علاقاتها الأوروبية نظرا لخبرتها حيث حرصت على تطوير علاقاتها السلمية وفق مبدأ التعامل الند للند حتى مع أصغر دولة في شمال غرب أوربا، وفي نفس الوقت رفضت أن تجعل من نفسها ضحية هذا المبدأ لعلمها أن الأوروبيين يستخدمون الغش والتزوير سواء بالنسبة للجوازات وهويات السفن أم بالنسبة للسلع المحملة عليها وأصحابها ووجهتها، وقد سمح تفوق الجزائر أن تفرض شروطها على الدول وتوسع علاقاتها السلمية مع أطراف متوسطية كالنمسا، والبندقية، وامتدت لتشمل طرف غير أوروبي ظهر حديثا هو الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وأصبحت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مبدأين هما: الأول: كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الجزائر والثاني: كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في المتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر، وقد اتبعت الجزائر هذا التقليد طيلة الثلاثة قرون السابقة للاحتلال الفرنسي[3].

وتجلى اعتراف الدول الأوروبية بالتزامها بدفع الإتاوات والهدايا حسب ما يتفق عليه في المعاهدات الثنائية، وبدورها حظيت هذه الدول بضمان أمن تجارتها وسفنها واعتماد التمثيل الدبلوماسي لحماية مصالح دولهم، ومن الصعب الإقرار بوجود آلة دبلوماسية جزائرية على غرار ما كان في أوربا، حيث كانت السفارة في الجزائر تندرج ضمن منطق إسلامي معهود أي القيام بالسفر لدولة أجنبية لأمر م، أو العمل فيها عملا مؤقتا وبأمر رسميا[4].

---

[1]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص40

[2]– المرجع نفسه، ص 41.

[3]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 283

[4]– عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، المرجع السابق، ص 495.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

عرفت منطقة غرب البحر المتوسط تطورات في مختلف المجالات، وأحداث بارزة ساهمت في إعادة بلورة العلاقات بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، وقد شكلت إيالة الجزائر محورا للعلاقات الإقليمية، وقد أخذت هذه العلاقات تتغير أبعادها وفق توازنات القوى، وكذا قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الخارجية، ومن اهم المؤثرات في العلاقات بين البلدين نذكر:

1-البحر الأبيض المتوسط:

يكتسي البحر الأبيض المتوسط أهمية حيث ترعرعت على ضفافه حضارات راقية كونه طريق عالمي للتجارة والعبور الدوليين، كما يكتسب حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية بالغة من خلال حركة السفن التجارية وفي هذا يقول بروديل: "أن تاريخ البحر المتوسط لعب فيه الاقتصاد دورا حاسما في أغلب الأحيان"[1]، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر برزت على ضفافه عدة قوى سياسية تركزت بصورة خاصة في جنوب غرب أوربا وشمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، حيث احتد الصراع بينها واشتد خاصة بين الأطراف التالية:

-الإسبان والبرتغاليون ضد مسلمي الأندلس المطرودين والمطاردين، وضد بلدان المغرب الإسلامي، التي تأويهم وتقدم لهم العون والتأييد.

-الدول المغربية ضد الممالك الأوروبية وقراراتها في غرب أوروبا وجنوبها.

-فرنسا وإسبانيا المسيحيان الكاثوليكيتان ضد بعضهما البعض خاصة في عهد فرانسوا الأول وشارلكان.

-الأتراك العثمانيون ضد الإمارات المسيحية وأساطيل قراصنتها في شرق البحر المتوسط، وجنوب شرق أوربا[2].

---

[1]- يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 130

[2]- المرجع نفسه، ص 129

-الصراع الديني:

لقد لعب الجهاد البحري لبلاد المغرب دورا كبيرا، لتوقف المد المسيحي خاصة بعد طرد المسلمين من الأندلس حيث أصبح أمرا مشروعا، وقد لعب الموريسكيين المطرودين من إسبانيا دورا كبيرا للانتقام من الإسبان الذين نهبوا أموالهم وطرودهم من بلادهم،[1] هذا ما جعل الدولة العثمانية ترفع لواء الجهاد الإسلامي بالإيالات المغربية، خاصة الجزائر لتحرير العديد من القواعد الإسلامية ببلاد المغرب من الاحتلال الإسباني[2].

استمرار الصراع الديني حيث تلك الممارسات التي كان يقوم بها كل من فرسان القديس يوحنا، وقراصنة الدويلات الإيطالية ضد التجار والحجيج المغاربة، وعليه فالعامل الديني بالنسبة للطرف الإسلامي أمر جهاد وبالنسبة للمسيحي حرب مقدسة[3].

تكالبت دول وممالك أوربا ضد الجزائر واشتدت في شن الغارات والحروب عليها بصفة فردية وجماعية مدعمة من طرف الباباوات الذين كانوا يباركون هذه الغارات ويدعمونها بالمال والسلاح والدعاية[4].

3-الجهاد البحري:

اعتبر الجهاد البحري من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للحوض الغربي المتوسط خاصة الجزائر، وشكلت إحدى أهم النقاط الحساسة التي أثرت على الأمن الاستراتيجي للحوض الغربي المتوسط، حيث شكل الجهاد البحري أو ما يسميه الأوروبيون بالقرصنة ولصوصية البحر أبرز النشاطات الاقتصادية للإيالة الجزائرية لما كانت تدره من غنائم وثروات، بغض النظر

---

[1]- لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة والأساطيل والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج2، ص 133.

[2]- عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 133.

[3]- جون ب وولف، الجزائر وأوروبا، تر وتح وتع د أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996م، ص 279

[4]- يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 10

عن مشروعيتها من عدمها، حيث كانت نشاطا مربحا، كما كان الخروج للجهاد البحري خاضعا لتنظيم محكم، والغنائم بعد دخولها للميناء تخضع أولا لإحصاء دقيق من طرف وزير البحرية[1].

يذكر شارل اندري جوليان في هذا الصدد: "أن الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم وساعد على ذلك ضعف الدول المسيحية البحرية الأوروبية، فإن هذه الدول قد أمدت الأتراك بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815".[2]

كانت خطة الجزائر هي الدفاع ضد اعتداءات وتحرشات وضد إرادة التنصير والتمسيح، ولما أخذت هذه الاعتداءات صبغة الحملات الصليبية وتحولت إلى أحلاف، وانتقلت الجزائر من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، والتتبع، وأخذت قواتها البحرية تضرب أوكار القراصنة في عقر ديارهم وعلى شواطئ بلدانهم اضطرت حكوماتهم أن تشتري السلام والأمن لها ولمراكبها البحرية بالمال، والمعاهدات وتبادل الأسرى[3].

4-البحرية الجزائرية:

يعتبر الأسطول الجزائري مصدر قوتها ويرجع ذلك إلى اهتمامها بإعداد نفسها لمواجهة الأخطار الأوروبية المحدقة بها وفعالية موقعها الجغرافي والاستراتيجي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصوم، تمثلت في الأسطول البحري، ففي المرحلة الأولى عملت على تقوية دفاع الموانئ وعلى تصفية الوجود الإسباني وملاحقة المعتدين إلى عقر دارهم، وقد اشتهر الأسطول الجزائري بعدة سفن ومراكب حربية، كما برز بحارة جزائريون ذاع صيتهم في كل أنحاء العالم[4].

---

[1]- جون ب وولف، المصدر السابق، ص214.

[2]- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريف وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 58.

[3]- يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص26.

[4]- المرجع نفسه، ص 24

كان لتطور البحرية الجزائرية وتفوقها في عام البحر المتوسط تأثيرا إيجابيا في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال العوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط[1]، حيث كانت العملية تدر أموالا طائلة بفضل الغنائم البحرية التي تعتبر الرصيد الهام في خزانة الدولة، وتمثلت هذه الغنائم في حمولات السفن التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى والجزيات والهدايا والإتاوات، إضافة إلى الإذن بالإرساء ورسوم إعادة ترميم وتصليح السفن وورشات بناء السفن، إلا أن النشاط البحري تعرض إلى الضعف في بداية القرن التاسع عشر مما أدى إلى ضعف البحرية الجزائرية بتكرر هجمات الأساطيل الأوروبية على المدن قصد القضاء على القرصنة وإطلاق سراح الأسرى وإلغاء الامتيازات.[2]

5-الإتاوات والضرائب والهدايا:

كانت الضريبة هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، فهي بمثابة حماية فردية وامتياز للقوى الأوروبية الصغيرة، حيث اعتادت دفع هذه الالتزامات عندما تكون غير قادرة على المواجهة، وعندما تشعر بالقوة وتضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب والهدايا المفروضة تعلن العصيان والتمرد[3].

فرضت الجزائر على الدول الأوروبية المتعاملة معها إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي المتوسط، وإعطاء التجار تلك الامتيازات كتخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية والقرصنة والاعتداء على حركية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم[4].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم محم العربي الزبيري، منشورات ANEP الجزائر، 2005، ص 80

[2]- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 24، الجزائر، 2007، ص 277.

[3]- عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، المرجع السابق، ص 495.

[4]- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري، المرجع السابق، ص 280

6-الأسرى الأوروبيون:

كانت عملية افتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة[1]، إضافة إلى ذلك ثمن عقد أي معاهدة أو تجديدها الذي كان مرتفعا جدا لا سيما بالنسبة للدول الضعيفة، حيث كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر، وكان الواجب الأساسي للقناصل الأوروبيين هو الافتداء المباشر للأسرى، وكانت هناك ثلاث مجموعات مسيحية مختصة في عملية الاقتداء تمثلت في جماعة الثالوث المقدس ومجموعة المرسدير وأخيرا جماعة آباء الرحمة الفرنسيسكان[2]، وكانت الجزائر أقوى دول المغرب الإسلامي بسبب كبر مساحتها وطول سواحلها وغناها الاقتصادي ووفرة تجارتها ورواجها مع الخارج، وكانت علاقاتها مع الخارج أوسع مدى وكلمتها أكثر تأثير في السلم والحرب، وأكسبها هذا صفة الزعامة، واعترفت دول أوربا بها وأخذت تدفع الضرائب والهدايا وتبرم معها معاهدات السلم والصداقة تجنبا لنقمتها وغضبها[3].

[1]- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1792، ص 40.

[2]- أروين راي، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، ط2، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1984م، ص 32

[3]- حنفي هلايلي، التنظيم العسكري المرجع السابق، ص 274

الفصل الثاني:
أهم الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

المبحث الأول: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع إسبانيا

المبحث الثاني: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع فرنسا

المبحث الثالث: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع إنجلترا مع الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع إسبانيا

1-المعاهدة البرتغالية الجزائرية 1813م:

تحضيرا لتثبيت معالم معاهدة جديدة مع الجزائر لتحرير الأسرى وإرساء أمن بحري برتغالي في المتوسط، أعطيت الأوامر لتنظيم عمليات جمع تبرعات كبيرة في الأراضي البرتغالية لصالح الأسرى البرتغاليين في الجزائر وامتدت هاته العمليات بين الفترة 1811-1814م:

* 07 أبريل ولغاية 10 سبتمبر سنة 1811م.
* 11 سبتمبر 1811م ولغاية 05 جوان سنة 1812م.
* 06 جوان 1812م واستمرت لغاية 31 جويلية سنة 1814م.

ولأن الملك البرتغالي لا يملك قنصلا ولا سفيرا في الجزائر؛ فقد راسل الملك البريطاني قنصله ماكدونالد في الجزائر أوائل سنة 1813م، لإقناع الداي بتوقيع السلم مع البرتغاليين، وفعلا استطاع القنصل إقناع الداي على توقيع معاهدة صلح وسلام مع البرتغاليين في جويلية سنة 1813م[1].

ومما جاء من مواد في هذه المعاهدة ما يلي[2]:

المادة 01: يجب أن يكون هناك سلام مؤكد مستقر ودائم بين الطرفين ومواطنيهم المحترمين، وكل السفن، سواء التجارية أو الحربية يمكنها أن تبحر بحرية وبأمان كامل شرط أن تحمل هذه السفن جوازات سفر لهذا الغرض.

المادة 02: كل السفن والمواطنين البرتغاليين يمكنهم الدخول المغادرة، البقاء، المتاجرة وتزويد أنفسهم بكل اللوازم في المناطق الخاضعة للجزائر دون التعرض لأي إحراج أو أن

---

[1]- قرباش بلقاسم، معاهد الصلح والسلام بين بريطانيا العظمي والجزائر 1682 من خلال وثيقة أصلية، مجلة الدراسات التاريخية قسم التاريخ جامعة الجزائر العدد 18 جوان 2015م، ص 357-358.

[2]- المرجع نفسه، ص 358-360.

يتعرضوا للعنف. يخضع المواطنون والسفن الجزائرية لنفس المعاملة في المناطق الخاضعة للبرتغال.

المادة 03: إن السفن الحربية التابعة للتاج البرتغالي يمكنها التزود بالمستلزمات أو أي شيء عند الحاجة من الموانئ الجزائرية دون إجبار على دفع مبالغ إضافية.

المادة 04: لا يسمح لأي "قرصان " Corsaire جزائري بالإبحار في مسافة أقل من ستة أميال من الساحل البرتغالي وجزرها أو الاقتراب من المياه السابقة بهدف الملاحقة أو زيارة السفن البرتغالية أو سفن أي دولة أخرى تكون عدوة للجزائر تزور الموانئ السابقة بهدف التجارة وتفرض نفس الإلزاميات على السفن البرتغالية الحربية على السواحل الجزائرية.

المادة 05: عندما تلتقي أي سفينة تجارية برتغالية مع سفينة قرصانية جزائرية، ويطلب الطرف الجزائري زيارتها أي السفينة البرتغالية فله الحق ذلك بشرط ألا يتجاوز عدد الجزائريين الصاعدين على متن السفينة البرتغالية شخصين للتحقق من الوثائق وجوازات السفر.

المادة 06: المواطنون الأجانب من أي دولة والسلع التابعة لملاك السفن الأجانب الموجودة على متن السفن البرتغالية وعلى الرغم من أنها تنتمي لدول معادية لإيالة الجزائر لا يجب أن تحجز تحت أي ذريعة كانت وتطبق نفس القوانين من قبل البرتغاليين على أي أمتعة توجد على متن السفن الجزائرية.

وبنفس الطريقة فإن المواطنين والسلع الخاضعة للطرفين المتعاقدين –الجزائر والبرتغال– إن وجدت على متن سفن معادية للطرفين سواء الجزائري أو البرتغالي يجب أن تحترم وتمنح الحرية. لكن إذا لم تبدأ الأشخاص والسلع رحلتها دون جواز سفر أصلي جزائري أو برتغالي؛ أو أنه فقد لسبب ما فإن هؤلاء الأشخاص يعتبرون "عبيدا لكن وعلى العكس من ذلك وبمجرد إثبات أنهم مواطنون خاضعون للبلدين المتعاقدين، يجب تحريرهم فورا.

المادة 07: إذا تعرضت أي سفينة برتغالية لمطاردة من قبل الأعداء يمكنها أن تلجأ إلى أي ميناء تابع للهيمنة الجزائرية، أو تحت تحصيناتها، وعلى المواطنين الدفاع عن السفينة السابقة وأن لا يقبلوا تعرضها لأي أذى. وبنفس الطريقة فإنه في حال وقعت أي سفينة برتغالية مع سفينة معادية في ميناء تابع للجزائر، ورغبت في المغادرة إلى وجهتها فإن الجزائريين لا يسمحون لسفينة العدو بمغادرة الميناء إلا بعد 24 ساعة من مغادرة السفينة البرتغالية ونفس الطريقة تعامل بها السفن الجزائرية في الموانئ البرتغالية.

المادة 08: إذا حدثت وتحطمت سفينة برتغالية أو دفعتها الأمواج إلى السواحل الجزائرية فإن حاكم ومواطني المقاطعة يجب عليهم معاملة الطاقم بإنسانية، وذلك بعدم التعرض لهم بأي أذى ولا أن يسمحوا بأن يتم سرقتهم وعلى العكس من ذلك هم مطالبون بأن يمنحوا لهم كامل المساعدة التي من شأنها أن تسهم في إنقاذ السفينة والحمولة وكما أن الطاقم ليس ملزما بأن يدفع أي شيء[1].

استخدمت كلا النسختين الوثغالية والإنجليزية مصطلح "عبد" في الإشارة إلى أسرى الطرفين ففي النسخة الإنجليزية ورد مصطلح Slaves وأما النسخة البرتغالية فقد حملت لقب Escravos؛ وأما في النسخة العربية فقد استخدم الجزائريون مصطلح لا يكون أسيرا"، ما سيفتح أمامنا الكثير من التساؤلات بين الأطروحة الغربية التي ترى في أسراها عبيدا والطرف الجزائري الرسمي الذي يراهم أسرى".

كان لتوقيع المعاهدة الجزائرية البرتغالية والسماح لرياس الجزائر بعبور مضيق جبل طارق ومهاجمة السفن الأمريكية إلى اندلاع الحرب الجزائرية الأمريكية 1812-1815م، وكشف النقاب عن التدخل البريطاني؛ لإبقاء الجزائر قوة بحرية في المتوسط، رغم الانهيار الفعلي للمنظومة الجزائرية عسكريا واقتصاديا.[2]

---

[1]- قرباش بلقاسم، المرجع السابق، 360.

[2]- المرجع نفسه، ص 362.

2-المعاهدة الجزائرية الصقلية 1813م:

عنونت المعاهدة في سجل بريطانيا ووثائق الدولة الخارجية بعنوان: "معاهدة السلم بين صقلية والجزائر"، ويبدو أنه كان للوساطة الإنجليزية دور في توصل صقلية إلى عقد اتفاق مع الجزائريين في سبتمبر سنة 1813م ووقعت في الجزائر بتاريخ 1 سبتمبر سنة 1813م، وضمت المعاهدة بندين فقط؛ أين وقعت بين الداي الحاج علي وممثل الملك البريطاني بصلاحيات واسعة لتوقيع هاته المعاهدة السيد أكورت ويليام دون وجود أي ممثل لملك صقلية في الجزائر، تمت الموافقة والتوقيع على بنود المعاهدة بين مملكة صقلية والجزائر في حضور سمو جلالته حاجي علي باشا داي الجزائر وويليام أكورت ممثل ومبعوث الملك البريطاني المفوض، وفي المقابل فإن المبعوث المفوض لجلالة الملك البريطاني له كامل الصلاحيات لعقد نفس المعاهدة لصالح جلالة الملك الصقلي[1].

البند الأول: تقديرا لعلاقة الصداقة القائمة بين مملكتي بريطانيا العظمى والجزائر منذ زمن بعيد ونزولا عند رغبة الملك البريطاني وافق سمو الداي على منح السلم الكامل والمطلق للمواطنين والسفن والمناطق الخاضعة تحت سيطرة ملك صقلية ولمدة سنتين كاملتين، وذلك ابتداءا من الأول من جانفي سنة 1814م.

البند الثاني: خلال فترة السلم الحالية بين البلدين؛ فإنه يحق لسفن ومواطني جلالة الملك الصقلي أن تمارس التجارة على الموانئ الجزائرية وبنفس الشروط التي يتمتع بها مواطني الدول الأخرى المفضلة لدى الجزائر كما أن السفن والمواطنين الجزائريين يجب أن يحظوا بنفس الحقوق عند تجارتهم على الموانئ الصقلية، كما أن المواطنين لا يدفعون من الضرائب إلا ما تدفعه الدول الأخرى المفضلة لدى الجزائر، كما تتمتع السفن الحربية للدولتين بالحرية الكاملة لدخول موانئ الدولة الأخرى، وأن تزود نفسها بما تحتاجه من مستلزمات فورا وذلك وفق الثمن الأصلي الموجود في السوق المحلي.

[1]- قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص 363.

أعقب المعاهدة السابقة، إعلان الداي لإطلاق سراح الأسرى الصقليين في 01 نوفمبر سنة 1813م، ويتدخل بريطاني من خلال وساطة أكورت، وقد كان للنفوذ البريطاني في صقلية دور بارز في توقيع المعاهدة الجزائرية الصقلية.

المبحث الثاني: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع فرنسا

1-معاهدة سلم وتجارة في (1215هـ/1801م):

وقعت المعاهدة بين الداي "مصطفى باشا[1]، والقنصل "تانفيل" المبعوث الفرنسي من طرف "نابيلون بونابارت"، بهدف إرجاع العلاقات السياسية والتجارية كما كانت عليه من قبل ونجح في ذلك، وتم الاتفاق على توقيع المعاهدة في 1801م اشتملت على 19 بندا، تضمن الأول منها إعادة العلاقات الودية بين الدولتين وتثبيت ما سبق من المعاهدات الخاصة بالملاحة والتجارة، وتدخل حيز التنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمؤسسات الأفريقية، أما في المادتين 07 و08 من المعاهدة فيمنع استرقاق الفرنسيين في مملكة الجزائر مهما كانت الظروف والأسباب[2]، كما نص الاتفاق على إرسال مبعوث إلى فرنسا بصفته سفيرا، وهذا ما أكده البند الأخير التاسع عشر، وذلك رغبة للقنصل الفرنسي الذي ألح على هذا الطلب[3]، وقبلت الجزائر في هذا الاتفاق إعفاء الوكالة من دفع الإتاوة لمدة سنة، وفي إطار هذا الاتفاق حرص القنصل الحصول على تسهيلات خاصة بتصدير القمح إلى فرنسا، فلقد طلب رفع حصة التصدير المرخص بها للامتيازات من خمسمائة إلى ألف قفيز في السنة، ومنح تسهيلات للحصول على كمية أخرى من القمح، لكن واجه القنصل صعوبات في

---

[1]- الداي مصطفى باشا: تولى الحكم في (01212/1797م) كان رجلا صالحا شجاعا محبا للعلماء أنظر: أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 71.

[2]- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ج 3، ص 288.

[3]- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص236

إقناع السلطات الجزائرية بقبول هذه المطالب لكنه كان مقتنعا بأنه سوف ينجح في مسعاه عندما يقدم الهدايا الموعود بها للمسؤولين[1].

2-معاهدة في 1817م:

استغلت فرنسا النزاع الواقع بين الجزائر والإنجليز، وقامت بإرسال القنصل الفرنسي "دوفال Duval" للتفاوض مع الإيالة، والذي تمكن من إبرام معاهدة مع الداي عمر بن محمد والملك "لويس الثامن عشر"، وقد منحت لفرنسا الامتياز كما في المعاهدة السابقة، وهي تختلف عن معاهدة 1695م، والتعديلات الملحقة بها منذ عام 1790م، والتغيير الوحيد الذي طرأ على هذا العقد هو ذلك الذي يتعلق بمبلغ اللزمة الذي حدد في هذا الاتفاق الجديد[2] بـ60 ألف فرنك تدفعها فرنسا للجزائر كما أمرت بألا يجب تسليح الحصن.[3]

كما نص الاتفاق على أن يتم دفع قنطارين من المرجان قنطار من النوع الجيد إلى الداي، وقنطار آخر من النوع المتوسط لباي قسنطينة، وقد حرصت السلطات الجزائرية على دفع ستة من اللزمة، والإتاوة، بعد مقتل الحاج محمد اعتلى الكرسي الداي "علي خوجة"، ولقد استطاع القنصل الفرنسي "بيير دوفال" استغلال هذه العلاقة أن يقنع الداي إلغاء البند الإضافي الذي ألحق بمعاهدة الامتياز استغلال الباستون على عهد "عمر باشا"، والمتعلق بمستحق اللزمة والإتاوة[4].

3-معاهدة 1820م:

تعتبر هذه المعاهدة الأخيرة التي تربط الجزائر مع فرنسا، أبرمت بين "الداي حسين" والملك "لويس الثامن عشر" فقد توسط لذلك القنصل "دوفال" سنة 1820، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق يوم 26 جويلية 1820م يتضمن ستة بنود يقضي بإعادة العمل بهذا

---

[1]- جمال قنان، معاهدات ...، المرجع السابق، ص 245-246.

[2]- الداي عمر بن محمد: أصله من جزيرة ميتلان موطن الأخوين عروج وخير الدين تقلد منصب الحكومة في 1815م. أنظر: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق، ج3، ص 321

[3]- جمال قنان، معاهدات ...، المرجع السابق، ص 250

[4]- المرجع نفسه، ص 251.

الاتفاق في مجمله الذي يدفع الخزينة الجزائر 12.500 بطاك كاملة، وهو ما يعطي في العام مجموع 75.000 بطاك كاملة، كما يعطى للخزينة قنطارين من المرجان، واتفقا على أن شراء السلع (الشمع، والجلود، والصوف) لن تتغير إذ يستطيعون شراء 500 قفيز حسب السعر المتفق عليه، ولن يكون في مدينة القالة وجيجل وكلاء فرنسيين، ولن تستطيع السفن الشراء من هذه المدينتين لكن البضائع التي تخرج منها لا يجب بيعها إلا للفرنسيين، وإذا تدخل طرف آخر غيرهم فإن الدفع يرجع للخزينة، كما حرص الطرف الجزائري في هذا الاتفاق على عدم السماح لإدارة الالتزام باقتناء أكثر من ثلاث إلى أربع محلات في مدينة عنابة فقط، كما منع أصحاب مراكب الصيد من اقتناء محلات بأسمائهم تحت أي شكل كان ومن جهتها فإن باريس صادقت على هذه التسوية بدون تردد[1].

وكانت آخر معاهدة بين الجزائر وفرنسا هي معاهدة الاستسلام في 1246 / 5 جويلية 1830م بين دي بورمو والداي حسين.[2]

[1]– جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 270.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 171–172.

المبحث الثالث: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع إنجلترا والولايات المتحدة

أولا: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع إنجلترا والولايات المتحدة

كانت معاهدات هذا القرن بداية لتدهور العلاقات الجزائرية الإنجليزية وفرض الأخيرة منطقها على الجزائر ضم هذا المبحث ستة معاهدات كانت كالآتي:

1-معاهدة 3 سبتمبر 1800م:

اعتبرت هذه المعاهدة كتجديد لجميع المعاهدات التجارية التي كانت بين الجزائر وإنجلترا، تمت بين الملك جورج الثالث ملك بريطانيا والداي مصطفى باشا وتم التوقيع عليها من طرف جون فالكون John Falkonقنصل بريطانيا في الجزائر، وخلصت هذه المعاهدة إلى المحافظة على السلم والصداقة القائم بين البلدين مهما بلغت المشاكل بل يجب الاعتماد في حلها بالحوار والتفاهم[1].

وفي سنة 1801م وتنفيذا لسياستها الرامية إلى السيطرة على الطرق التجارية العالمية والتحكم فيها، قامت بريطانيا بالاستيلاء على جزيرة مالطة بعد صراع دام ثلاث سنوات مع فرنسا؛ التي كانت قد سيطرت على الجزيرة في 1798م[2]. وفي شهر مارس من نفس السنة تم إضافة مادة لهذه المعاهدة تنص على وجوب معاملة سكان جزيرة مالطة على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين، وذلك بعد إخضاع جيش الجزيرة تحت الحكم البريطاني، تم توقيعها بين الداي مصطفى وجون فالكون John Falkon في 19 مارس 1801م الموافق ل 6 رجب 1216هـ[3].

---

[1]- علي تابليت، معاهدات الجزائر مع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ج1، ص 170

[2]- يوسف حسين عمر، الصراع الفرنسي البريطاني 1798-1801م، مجلة جامعة الأقصى، مج20، ع2، فلسطين، 2016، ص 199

[3]- علي تابليت، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص171.

2-معاهدة جانفي 1807م:

وقعت هذه المعاهدة في شهر جانفي 1807م بين الداي أحمد باشا من الجانب الجزائري والقنصل الإنجليزي هنري بلانكي Henry Blanky[1]، نصت على إعطاء الحق لإنجلترا في استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة وتنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك للفرنسيين، ومقابل هذا تدفع إنجلترا وعلى قسطين 297500 فرنكا ومجموعة من الهدايا عند تبديل القنصل محدّدة لمدة هذا الامتياز بعشر سنوات[2].

كانت هذه المعاهدة إعلانا لنهاية السطوة الفرنسية على الموانئ الشرقية الجزائرية، والتي سيطرت عليها لمدة طوية من الزمن، والانفتاح على الجانب الإنجليزي وتفضيل التعامل معه، كان هذا القرار قد أُستند إلى مجموعة من الأسباب كان أولها نهاية الأسطورة الفرنسية التي عمرت لفترة طويلة بعد انهزامها في 21اكتوبر 1805م، وأتاحت لبريطانيا السيطرة على حوض البحر المتوسط وأن تصبح قوة مهابة يرجى ودّها خاصة وأن فرنسا كانت قد أظهرت بعض التهاون والإخلال بالمعاهدات التي ربطتها مع الجزائر[3]، وقد كانت حملة نابليون على مصر 1213هـ / 1798م دورا في تذبذب العلاقات الجزائرية الفرنسية[4]

كما أن الإنجليز كانوا قد عرضوا على الداي إتاوة سنوية تزيد على ما كانت تدفعه فرنسا بـ 150000 فرنكا، خاصة أن الإنجليز كانوا قد تنازلوا للجزائر عن ميناء جيجل والقل اللذين كانت فرنسا تدخلهما ضمن الممتلكات الخاصة، وقد كان القناصل الإنجليز أذكياء في التعامل لتحقيق سياسة حكوماتهم فقد أظهروا للداي رغبة إنجلترا الملحة في أن تكون صديقة للجزائر وأنها مستعدة للتعاون معها عكس ما كان يظهره الفرنسيين من قلة

---

[1]- معطى الله مختار، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 3.

[2]- عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص471.

[3]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 238

[4]- عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 470

الأدب وسوء الحوار والإخلال بالواجبات ونكران معاونة الجزائر لفرنسا وقت تخلي أوروبا عنها. [1]

3-معاهدة 21 نوفمبر 1813م:

لم تكن هذه المعاهدة بين الجزائر وبريطانيا بصفة مباشرة بل كانت مع مملكة صقلية بوساطة بريطانية، وقع عليها كل من الحاج علي باشا داي الجزائر وقنصل إنجلترا وليام أكورت William A'court.[2]

شملت هذه المعاهدة على مادتين؛ كانت الأولى تنص موافقة داي الجزائر على هدنة. مع الصقليين نزولا عند طلب ملك بريطانيا لمدة سنتين إبتداء من الفاتح من شهر جانفي 1814م، أما المادة الثانية فقد نصت على منح الحرية للرعايا والسفن الصقليّة للتجارة والتحرك في الموانئ الشرقية الجزائرية، كما هذه المعاهدة ستسمح للتجار الجزائريين بالتسوق في الموانئ والأسواق الصقليّة مع دفع رسوم رمزية لذلك كما هذه المعاهدة ستمسح للسفن الحربية للبلدين في التوقف في موانئ الدولتين[3].

لم تكن هذه التدخلات البريطانية لصالح مملكة صقلية بريئة من المكائد التي عرفت بها بريطانيا فقد كانت ترمي بهذه السياسة إلى السيطرة الكاملة على الملاحة البحرية في المتوسط، وغلق الطريق أمام الجارة فرنسا والتي كانت قد انتزعت منها جزيرة مالطا سنة 1801م بعد أن كان نابليون قد استولى عليها في سنة 1798م، كما كان تطويق الجزائر والحد من عملياتها البحرية في المتوسط والقضاء على قوتها البحرية بسياسة تحالفات أحد أبرز عمليات الملكية الإنجليزية وهذا ما دل عليه التحالف الثماني الذي تزعمته إنجلترا وكانت صقلية والدويلات الإيطالية عضوا فيه للقضاء على الجزائر.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع نفسه، ص 234

[2]- علي تابليت، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، 172

[3]- المرجع نفسه، ص172

4-معاهدة 03 أفريل 1816م:

تم توقيع هذه المعاهدة في الثالث من شهر أفريل من سنة 1816م الموافق للرابع من شوال سنة 1231هـ بين الداي عمر باشا عن الجانب الجزائري وإدوارد إكسماوث Edward Exmouth عن الجانب الإنجليزي، تقضي هذه المعاهدة بإعلان دخول الجزر الأيونية (البحر الأيوني) تحت حماية المملكة البريطانية، وقد نصت على:

- وجوب الاعتراف بسكان الجزر الأيونية كرعايا بريطانيين ولهم كامل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الرعايا الإنجليز في الجزائر، وان أعمالهم وتجارتهم ستحترم ابتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة.

- أنه وفي حالة وقوع مشاكل تسبب بها سكان هذه الجزر وجب إبلاغ بريطانيا بذلك لتتولى هي الحكم في ذلك مع التنسيق مع داي الجزائر وأن يعاملوا وكأنهم مواليد بريطانيا.

- وجب على الداي وبعد اعترافه بسكان هذه الجزر كرعايا بريطانيين أن يتعهد بتحريرهم فورا دون فدية مع كامل سلعهم وأمتعتهم مهما كانت الظروف التي أسروا فيها وأن يسلموا إلى القنصل الإنجليزي[1].

- تعهد الداي بمعاقبة كل من يقوم بالاعتداء على السفن الإنجليزية أو أحد طواقمها، وهذا بعد شكوى خطيرة ضد السفن الجزائرية تفيد بصعود عدد كبير من البحارة الجزائريين إلى السفن الإنجليزية واتلفوا أوراقها واعتدوا على أصحابها والغرض من هذه الشكوى عدم تكرار مثل هذه الممارسات وتعد الداي بذلك[2].

وكان الإنجليز قد استولوا على الجزر الأيونية بعد هزم الأسطول الفرنسي في 02 أكتوبر 1809واستولو على كيفالونيا وكيثيرا وزاكينثوس واستولوا على ليفكادا عام 1810م، وقد

---

[1]- علي تابليت، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص173.

[2]- المرجع نفسه، ص 173.

صمد الفرنسيين حتى سنة 1814 في جزيرة كورفو ليتم الاستسلام وتوقيع معاهدة سنة 1815م، حيث حولت الجزر إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت حماية بريطانيا[1].

وفي 20 ماي 1816م تم إضافة مادة لهذه المعاهدة يتعهد فيها الداي عمر باشا أمام قائد الأسطول الإنجليزي إكسماوث Exmouth بالاعتراف بعلم ورعايا مملكة هانوفر على قدم المساواة مع كل البلدان التي دخلت تحت الحماية البريطانية محترما بذلك لكل أعمالهم وتجارتهم مثلهم مثل الرعايا الإنجليز[2].

وكانت بريطانيا قد استعادت السيطرة على هذه المملكة بعد أن اجتاحها الجيشان البروسي والفرنسي في إطار الحروب النابليونية على أوروبا في 1803م والتي حكمها شقيق نابليون جيروم بونابرت، وبعد انعقاد مؤتمر فينا سنة 1814م تم إرجاع هانوفر إلى وضعها السابق بل وقد تم ترقيتها إلى مملكة مستقلة يحكمها أمير ناخب هو جورج الثالث ملك بريطانيا وملك هانوفر أيضا، وهكذا طالبت بريطانيا الداي عمر باشا بالاعتراف بها كمملكة مستقلة تحت الحكم البريطاني وهذا للحفاظ على القوة البريطانية والتحرك بحرية غربي المتوسط.

5-معاهدة 28 أوت 1816م:

وكانت هذه المعاهدة عبارة عن هدنة عقب الحملة الإنجليزية الهولندية تحت قيادة إكسماوث Exmouth، حيث اتفق فيها الطرفان الداي عمر باشا عن الجانب الجزائري وقائد الأسطول إكسماوث عن الجانب الإنجليزي الهولندي على وقف الحرب وتوقيع وثيقة صلح حيث كان من ضمن بنودها: إلغاء استرقاق المسيحيين إلى الأبد وتسليم العبيد جميع العبيد الذين يوجدون في المملكة مهما تكن جنسيتهم، بالإضافة إلى إعادة جميع الأموال التي أخذها الداي لافتداء الأسرى منذ بداية السنة وتقديم تعويضات للقنصل الإنجليزي عن

---

[1]- عبد العزيز نوار، محمود جمال الدين، الدين التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 300

[2]- علي تابليت، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص 174

الخسائر التي لحقت به أثناء القبض عليه وسجنه، وتقديم الداي اعتذارا رسميا لإنجلترا بحضور وزرائه وضباطه وطلب العفو من قائد الأسطول إكسماوث.[1]

لم يكن أمام الإيالة سوى الرضوخ لهذه الشروط القاسية التي فرضها المنتصرون في الحملة بعد أيام من المفاوضات وتم توقيعها في 30 أوت 1816م، وكانت الجزائر قد شهدت دمارا فضيعا مس الأسطول وجوانب من المدينة حيث دمرت أربع بوارج ذات أربعين مدفعا وخمس حراقات كبيرة ذات ثلاثين مدفعا وجميع الزوارق الحربية البالغ عددها ثلاثين زورقا وعدد من السفن الصغيرة والمتوسطة مختلفة المهام بالإضافة تدمير جزئي للبنى التحتية من جسور عائمة وأرصفة والمسطحات التي يهتدي بها الملاحون ودار الصناعة لصناعة السفن وإصلاحها؛ كما أن الدمار قد مس حتى حاملات المدافع والبراميل ومخازن السفن[2].

كانت هذه المعاهدة بمثابة الإعلان عن نهاية القوة الجزائرية في غربي المتوسط وزوال هيمنتها بعد أن كانت سيدة البحر المتوسط، لأن الشروط التي فرضها إكسماوث على الجزائر مثابة الضربة القاتلة للاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على القرصنة والضرائب وعمليات الافتداء والهدايا والإتاوات كمصدر رئيسي في عمليات التموين، لتصبح الجزائر عاجزة حتى عن دفع مرتبات الجند ناهيك عن إعادة تشكيل الأسطول الذي يكلف الكثير.

6-معاهدة 26 جويلية 1824م:

تمت هذه المعاهدة السادس والعشرين من شهر جويلية سنة 1824م الموافق التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة من سنة 1239هـ بين الداي حسين عن الجانب الجزائري والوكيل القنصلي ماكدونال بشهادة سبنسر قبطان السفينة عن الجانب الإنجليزي[3].

---

[1]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 307

[2]- المصدر نفسه، ص 303

[3]- علي تابليت، المرجع السابق، ص 176.

كانت هذه المعاهدة عبارة عن إعادة النظر في مهام القنصل الإنجليزي؛ مع إعطاء حرية أكبر للقنصل استنادا إلى معاهدة 1696م الموضحة لمهام القناصل الإنجليز، حيث قد جاء في هذه المعاهدة مجوعة من الشروط كانت على النحو الآتي:

– في المستقيل سيعامل القنصل الإنجليزي باحترام والتقدير المستحق.

– تمتع القنصل في اختيار مترجمة وخدمه من المسلمين أو غير المسلمين مع عدم إجبارهم على دفع الضريبة.

– سيكون القنصل حرا في رفع علم بريطانيا في أي وقت وفي كل الأماكن التي يتواجد فيها.

– يعفى القنصل من الضرائب التي تمس أثاث منزله وملابسه وأمتعته وغيرها من الأشياء الضرورية التي يستوردها لاستعمالاته الشخصية، كما أن له الحق في الذهاب والإياب متى اقتضت الحاجة لذلك[1].

كان وراء هذه الشروط التي أملتها إنجلترا على الجزائر فرض سيطرتها وهيمنتها على الجزائر وأمام حالة الضعف التي ب كانت تشهدها الجزائر لم يكن أمامها سوى القبول بها ماعدا المادة التي تعطي القنصل الحق في رفع علم بلده، هذه المادة التي أثارت اشمئزاز وغضب الداي وراسل إنجلترا في ذلك وطالب بإلغائها باعتبارها تمس من شخصية الجزائر، غير إنجلترا لم تأبه لطلب الداي فقام بإلغاء المعاهدة سنة 1825م وطرد القنصل البريطاني أودنيل Odonnel وظلت تدفع الضريبة حتى سنة 1830[2].

[1]– وليام شالر، المصدر السابق، ص327

[2]– المصدر نفسه، ص 333.

ثانيا: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية

مع بداية القرن التاسع عشر، توترت العلاقات بين البلدين وذلك بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الإتاوات للجزائر، وهذا ما دفع بالداي "الحاج علي باشا" لطرد قنصلها سنة 1812م[1].

ويذكر ويليام شالر" أنه في 17 جويلية 1812م أرسلت سفينة أمريكية إلى الجزائر تحمل الضرائب التي طلبها الداي، وبادرت السفن في تفريغ ما أتت به من الشحنات، إلا أن الداي أبدى غضبه لأن الشحنة لم تكن كاملة، ولم يجد البارود والكابلات التي طلبها من أمريكا، ومما زاد من غضب الداي عندما علم بأن كمية البارود قد أعطيت للسلطان المغربي في جبل طارق، بالإضافة إلى هذا كانت السفينة محملة ببضائع لشركات وأشخاص هكذا اعتبر الداي بأن هذا العمل مهينا له ولإيالته، ولذلك أمر القنصل الأمريكي بمغادرة الإيالة في 25 جويلية 1812م برفقة عائلته وجميع المواطنين الأمريكيين الذين هم بايالته[2].

وتوضح قطع العلاقات الجزائرية الأمريكية 1812 إلى 1815م من خلال رسالتين للقنصل العام لأمريكا "طوبياس ليبر" الذي وجه الرسالة إلى قنصل أمريكا بجبل طارق وأخرى لكاتب الدولة الخارجية، والتي تم تأريخها في 25 و30 جويلية 1812م[3]. وفي 23 فيفري 1815م، أعلن الكونغرس الأمريكي الحرب على الجزائر، وعليه تم تجهيز أسطول حربي، وقد أقلع الأسطول من بوسطن بقيادة "وليام بينبريدج" والثاني أقلع من نيويورك بقيادة "أسنتيفان ديكاتور"، ومن خلال هذا أصدر وزير العلاقات الخارجية الأمريكية "وليام شالر" بعقد صلح مع الجزائر بشرط إطلاق سراح الأسرى الأمريكان بدون دفع ضريبة، وفي 17 جويلية 1815م التقى "ديكاتور" ببارجة جزائرية بقيادة الرايس حميدو، فكان

---

[1]– حنيفي هلايلي، العلاقات...، مرجع سابق، ص 21.

[2]– ويليام شالر، مصدر سابق، ص 142

[3]– على تابليت، العلاقات .... المرجع السابق، ص 196

استلام البارجة وقتل حميدو بعد يومين من المعركة، كما نتج عن هذا أسر سفينة حربية من طرف أمريكا، وإرسالها إلى قرطاجنة الإسبانية، ونتيجة لهذه الأحداث قرر الداي "عمر باشا" (1815-1817) التفاوض مع الأمريكيين.

ومنه تم الوصول إلى حل وبالتالي توقيع معاهدة في 30 جويلية 1815م[1] أطرافها عمر "باشا" داي الجزائر والقنصلين الأمريكيين "ويليام شالر" و"ستيفام ديكاتور"، تضمنت اثنان وعشرين مادة حيث تناولت في المادة الأولى: بأن تكون صداقة عامة ودائمة لا تنتهك حرمتها بعد عقد المعاهدة وعلى أن يتم الاتفاق بين الطرفين[2]، أما المادة الثالثة فنصت على تسليم داي الجزائر جميع الأمريكيين الموجودين بالجزائر وبالمقابل تسلم الولايات المتحدة الأمريكية الرعايا الجزائريين وعدم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالفدية على الأسرى، وفي المادة السابعة عشر التي تضمنت ما يلي: في حالة وقوع حرب، وفي حالة وقوع أسر، لا يعاملون كالعبيد وعدم إجبارهم على الأعمال الشاقة، ويتم تبادل الأسرى في اثني عشر شهر مع ترخيص قانوني، كما نصت المادة الثانية والعشرون والأخيرة على بأنه في حالة ما إذا توفي أي مواطن من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية داخل إيالة الجزائر لا يتدخل الداي في ممتلكاته، فإنها تقدم مباشرة تحت إدارة القنصل أو شخص محل ثقة إن لم يوجد قنصل.

حررت هذه المعاهدة في 30 جويلية 1815م، على ظهر سفينة الولايات المتحدة الأمريكية "غيريير" Guerriere في خليج الجزائر، ومن بعدها تم توقيع معاهدة 1816م في 2-22 2337 ديسمبر 1816، وهي امتداد وتجديد المعاهدة 1815م[3].

---

[1]- حنيفي هلايلي، العلاقات.... المرجع السابق، ص 22.

[2]- على تابليت، العلاقات الجزائرية .... المرجع السابق، ص 287

[3]- المرجع نفسه، ص 298

الفصل الثالث:

انعكاسات الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

المبحث الأول: تكتل البلدان الأوروبية ضد الجزائر خلال القرن 19

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر خلال القرن 19

المبحث الثالث: تراجع مكانة الجزائر بعد توقيع المعاهدات مع هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: تكتل البلدان الأوروبية ضد الجزائر خلال القرن 19

منذ بداية القرن التاسع عشر شهدت الجزائر فترة من الاستقرار خاصة مع الدولة الأوروبية وهذا بفضل المعاهدات التي أبرمتها معها سواء الاقتصادية منها أو السلمية، وفي ظل هذه الظروف الدولية السائدة آنذاك والتي تمثلت في الحروب النابليونية استغلت الجزائر ذلك لإعادة بناء وتجديد أسطولها والعمل على زيادة قوته، إلا أنه بمجرد توقف الحروب الأوروبية عملت الدول على التحالف من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري.

1-مؤتمر فيينا 1815م:

بحلول سنة 1814 خاضت الجزائر حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل انشغال الجزائر بهذه الحرب اجتمعت الدول الأوروبية في فيينا أواخر سنة 1814م[1] قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوروبية الناجمة عن الحروب النابليونية، ومن بين ما تم التطرق إليه في هذا الاجتماع قضية القرصنة المغاربية، لذا ممثلو فرسان مالطا[2] قاموا بتسليم عدة مذكرات للحاضرين بالمؤتمر يطالبون فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم من خلال منحهم مقر آخر في البحر المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية، يتخذون منه قاعدة تنطلق منها غاراتهم لتحطيم أساطيل القراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة[3].

---

[1]- التميمي، المرجع السابق، ص 235

[2]- فرسان مالطا: ويطلق عليهم كذلك فرسان يوحنا، وهو نظام ديني عسكري تكون بعد طردهم من القدس أثناء الحروب الصليبية واستقروا بجزيرة قبرص، ليتم طرهم ثانية في عهد السلطان سليمان القانوني من جزيرة رودس عام 1512م فلجأوا إلى مالطا عام 1530م.حنيفي هلايلي: علاقات الجزائر، المرجع السابق، ص12

[3]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م، ص 73

كما وجه الأميرال سيدني سميث نداء إلى أوربا: "سننظم حصار حول الجزائر حتى يوضع حد لقرصنة الدول المغربية"[1]، وقد تقرر في مؤتمر فيينا ضرب القوة البحرية الجزائرية بعنوان الحرب ضد القراصنة وتعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات المؤتمر[2].

وقبل تاريخ 1814م كان نابليون الأول قد فكر في الاستيلاء على الجزائر والقضاء على الإيالات المغربية وبالفعل كان انضمام شمال إفريقيا تحت سلطة فرنسا أحد بنود المعاهدة تلسيت Tilsit التي عقدها نابليون مع قيصر روسيا[3].

حيث أن فرنسا رفضت مشاركة مشروع مؤتمر لندن الذي دعا إلى القضاء على القرصنة فكانت تفضل الحفاظ على القرصنة بدل ازدياد ونفوذ سلطة وهيمنة البحرية الإنجليزية في البحر الأبيض المتوسط.

هذا وقد اقترح السيد سميث على المؤتمرين طريقتين رأهما متكاملتين لإجبار الدول المغاربية للتخلي عن نشاط القرصنة، وتمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية، ومنع السفن من الخروج من موانئها، إما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[4].

انعقد المؤتمر أواخر ديسمبر 1814م وأوائل جانفي 1815م حيث حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا على رأسها القوى الكبرى آنذاك إنجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا[5].

وقد تقرر في المؤتمر ضرب القوة البحرية الجزائرية بعنوان الحرب ضد القراصنة، وتعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات فيينا وطلبت تعويض مسبقا عن مجهوداتها ويتمثل في وضع الجزائر الأيونية تحت حمايتها، حيث وجهت اللورد اكسماوث على رأس الوحدات

---

[1]– عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 235

[2]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 262

[3]– حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 13.

[4]– المرجع نفسه، ص 13.

[5]– حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 14.

الأسطول الإنجليزي للمطالبة بالأسرى الذين هم من الجزر الأيونية أين جسدت حمايتها على تلك الجزر عن مطالبتها بفك أسر أبنائها باعتبارهم رعايا إنجليز، وفي نفس الوقت قامت بتصفية حسابها مع الديوان وكل ذلك تحت قرارات المؤتمر[1].

كان من نتائج مؤتمر فيينا 1815م تكوين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوروبا كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.

لم يكن لإنجلترا مصلحة راهنة في القضاء على دول المغرب حيث ذكر اللورد كاسلريه وزير خارجية إنجلترا أن وجود هذه النيابات أكثر فائدة لإنجلترا، لان تحطمها سيؤدي إلى قيام حكومات موالية على الساحل الإفريقي موالية لفرنسا وليس من صالح إنجلترا ولا من صالح تجارتها[2].

وانتهى مؤتمر فيينا في 09 جويلية 1815م بالتوقيع على النص النهائي للمؤتمر إلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين في البنايات المغربية كما صدر قرار بإلغاء تجارة الرقيق عامة[3].

2 مؤتمر اكس لاشابيل1818 م:

تعتبر مسألة البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا الساخنة التي نالت اهتمام الدولة المسيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن 1816م غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عامة والجزائري خاصة فالجزائر رغم تراجع نشاطها البحري إلا أنها

[1]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 262.

[2]– حنفي هلايلي، العلاقات المرجع السابق، ص 15

[3]– المرجع نفسه، ص 15

استطاعت إعادة بناء أسطولها وتجديد نشاطها، والأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود إلى إثارة القضية في مؤتمر اكس لاشابيل جنوب ألمانيا 1818م[1].

عقدت الدول الأوروبية في 30 سبتمبر 1818م[2] مؤتمرا جديدا قررت فيه مطالبة الجزائر وتونس وطرابلس بوضع حد نهائي للقرصنة، وأن كل نيل ومساس بتجارة إحدى الدول الأوروبية يتسبب في رد فعل سريع من طرف الدول الأوروبية المتحالفة. وقد تمكن مندوبو هذه الدول من توقيع بروتوكول يوم 20 نوفمبر 1818م يحمل قرار ينذر من خلاله دول المغرب بإلغاء القرصنة وإطلاق سراح الأسرى وكلفت فرنسا وبريطانيا إبلاغ هذه الدول قرار المؤتمر[3].

رغم أن مؤتمر فيينا لم يتخذ قرارا حاسما بخصوص القرصنة فانه مهد الطريق لمؤتمر اكس لاشابيل الذي ناقش الموضوع حيث بعث وفدا يتألف من ممثلين من إنجلترا وفرنسا إلى الجزائر حاملا معه عدة مطالب تعد في مجملها تدخل مكشوف في شؤون الجزائر الداخلية[4]، وتوجيه إنذارات جديدة إن استمرار نظام القرصنة الذي يقلق التجار له آثار تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه وتحفظ البلاطات الخمس بحقها في تخدير الباب العالي أيضا وبصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية تتجه لاستمرارها في ممارسة القرصنة من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات حاسمة[5].

وفي 4 سبتمبر 1819 م وصل الأسطول الإنجليزي بقيادة "توماس فرومانتيل" بالأسطول الفرنسي بقيادة جوريان " إلى الجزائر ، وقد خصص لهما الداي لقاءين يومي 5 و9 سبتمبر 1819م استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الوفد الذي كان هدفه القضاء على

---

[1]– حنفي هلايلي، العلاقات المرجع السابق، ص 15.

[2]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 267. 4

[3]– وليام شالر، المصدر السابق، ص 323

[4]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ص 301.

[5]– شالر، المصدر السابق، ص 224223

الاسترقاق والقرصنة وكان رد الداي حسين رفض الامتثال لهذه المطالب، وانه لا يخضع لسلطة أحد وانه حر في محاربة ومسالمة من يشاء وسيواصل تفتيش السفن الأوروبية[1].

كما أمر بتكثيف النشاط الحربي كما أنذر جميع القناصل الأوربيين المعتمدين بالجزائر بأنه في حالة إذا رفضوا دفع الإتاوات المقدرة عليهم يعتبرون أعداء[2].

بعد المحاولات الفاشلة للوفد الإنجليزي الفرنسي أبحر باتجاه تونس وطرابلس الغرب اللذان وافقا على احترام كل المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية، وكذلك المغرب الأقصى الذي وافق سلطانها قرارات هذا المؤتمر[3]

[1]– يحي بوعزيز، علاقات، المرجع السابق، ص 125–126

[2]– حنفي هلايلي، العلاقات المرجع السابق، ص 17

[3]– المرجع نفسه، ص 17.

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر خلال القرن 19

أولا: الحملة الأمريكية على الجزائر

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة في إدارة علاقاتها الخارجية مبدأين أساسيين هما:

- كل دولة لا توقع معاهدة صداقة مع الجزائر تعتبر في حالة حرب معها.
- كل معاهدة لا تعترف فيها بسيادة الجزائر على المتوسط تعتبر مرفوضة.

رفض الولايات المتحدة الأمريكية التسليم بهذا المنطق شكل سبب في تأزم العلاقات[1]، حيث أعلنت الجزائر الحرب على أمريكا فقد قام بحارة جزائريون بأسر سفينتين أمريكيتين ماريا من بوسطن ودوفين من فيلادلفيا في 25 جويلية 1785م حيث تم أسر بحارتها واقتيدت السفن إلى المتوسط[2].

سعى الأمريكيون للتفاوض عن طريق موفدها جون لونب في 25 مارس 1786م شرع في مفاوضات مع الداي حول فدية الأسرى، لكن الداي رفض ذلك فقد اشترط دفع مبلغ 59496 دولار مقابل واحد وعشرين أسير وكان نتيجة هذا التفاوض الفشل فرجع المفوض إلى أمريكا تجددت المفاوضات بعد أن استقبل الداي المبعوث الأمريكي وتم توقيع معاهدة سلم 1795م[3].

مع بداية القرن 19 ساءت العلاقات الجزائرية الأمريكية فبمجرد التصديق على معاهدة غانت قرر الكونغرس الأمريكي وعدم دفع الضريبة وأعلن الحرب على الإيالة[4]، وعليه تم تجهيز أسطول حربي أقلع في 18 ماي 1815م تحت إمرة "ستيفن ديكاتور"

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص 264

[2]- علي تابليت، المعاهدات الجزائر الأمريكية (1776-1830)م، الجزائر، 2013م، ص154.

[3]- وليام شالر، المصدر السابق، ص .110

[4]- عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص 264

و"ويليام بانيبرايدج" على متنه وليام شالر كقنصل أمريكي جديد بالجزائر[1]. وقد أصدر وزير العلاقات الخارجية تعليماته إلى قائدي الأسطول "وشالر" بعقد الصلح مع الجزائر وإطلاق سراح الأسرى بدون دفع الضريبة[2].

عندما علم الداي بقدوم الحملة الأمريكية تم تجهيز مراكب بحرية للرايس حميدو وكلفه بالخروج للبحر لملاقاة هذه الحملة التقى بالأسطول قرب الشواطئ الإسبانية نشبت المعركة بينهما قتل فيها الرايس حميدو واستولى الإسبان على مركبه[3] وبعدها تم أسر السفينة الحربية وتم إرسالها إلى قرطاجنة[4].

وكنتيجة لهذه الأحداث تم توقيع معاهدة في 30 جويلية 1815م تؤكد أنه لا معاهدة تفرض ضريبة، بالإضافة إلى إطلاق سراح كل الأسرى الأمريكيين الموجودين في الجزائر ودفع تعويض قدره 10 آلاف دولار عن السفينة ايدوين التي أسرها الجزائريون[5].

ثانيا: الحملات الإنجليزية على الجزائر

1-الحملة الإنجليزية الهولندية حملة اكسماوث 1816م":

في جويلية 1815م رفع محمد خسروا رسالة إلى السلطان محمود متحدثا عن حاكم الجزائر الحاج علي بقوله: "منذ أن أصبح هذا الشخص دايا على الجزائر تعددت المظالم مع المسيحيين"[6]، بحيث أن الصداقة تحولت إلى نزاعات ومهاجمات في الوقت الذي عرفت فيه الدولة الأوروبية تقدما اقتصاديا وآليا بالإضافة إلى أنها تتمتع بأساطيل قوية، وكانت الدولة

---

[1]- قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص 93.

[2]- راي اروين، المرجع السابق، ص 247

[3]- الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 118

[4]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 14

[5]- راين اروين، المرجع السابق، ص 249

[6]- عبد الجليل التميمي، بحوث ودراسات، المرجع السابق، ص 234

الأوروبية تعتبر الجزائر ملجأ القرصنة وقطاع الطرق وحاجز منيع لتقدم وازدهار التجارة البحرية[1].

وفي إطار الاستراتيجيات العسكرية ولضمان نجاحها أوفد اللورد "اكسماوث" جواسيس يعرفون تحصينات المدينة جيدا نقاط قوتها وضعفها وقد قام النقيب "ويرد" والضابط "زيقل" بدور حاسم وفعال[2].

وفي شهر أفريل 1816م وصل قائد الأسطول البريطاني اللورد اكسماوث على رأس قوة بحرية تتكون من 25 قطعة بهذه القوة قدم للداي عمر شروط للسلم بين إيالة الجزائر ومملكتي سردينيا ونابولي بموجبها يطلق سراح جميع أسرى المملكتين مقابل فدية قبلتها السلطات الجزائرية بعد نقاشات خفيفة[3]، بعدها اتجه الأسطول إلى تونس وطرابلس وعند عودته توقف بالجزائر وحاول أن يرغم الداي على اتخاذ قرار بإلغاء النشاط البحري الذي سماه القرصنة وإلغاء الأسر الذي سماه الاسترقاق[4].

امتنعت الحكومة الجزائرية عند ذلك فتم قصف المدينة من طرف الإنجليز فاستسلم الداي بخصوص الإفراج عن الأسرى لكنه رفض قبول وضع حد للقرصنة[5].

غادر الأسطول الإنجليزي مرفأ بليموث في 28 جويلية 1816م على رأس مركبا بحريا وعند وصوله إلى جبل طارق انضم إلى الأسطول الهولندي يتألف سبعة بواخر بقيادة الأميرال فان كابلن[6]، وصل الأسطول الإنجليزي الهولندي إلى الجزائر يوم 27 أوت 1816م

---

[1]– عبد الجليل التميمي، بحوث ودراسات، المرجع السابق، ص 234

[2]– شوادر مبارك وصحراوي عبد القادر: التكتل الأوروبي فيما بين (1815–1819م) وتداعياته"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 01، الجزائر 2018م، ص 133

[3]– شالر، المصدر السابق، ص .150

[4]– يحي بوعزيز، علاقات، المرجع السابق، ص 121

[5]– جون بـ وولف، المصدر السابق، ص .444

[6]– يحي بوعزيز، علاقات، المرجع السابق ص 121

وعليه طلب اللورد اكسماوث والداي عقد الصلح وأمره أن يرد عليه خلال ساعة إلا أن عمر باشا وكبار المسؤولين رفضوا رفضا مطلقا عقد الصلح وقبول أوامر الأميرال[1].

وأمام رفض الداي لغة التهديد تم قذف المدينة حيث يصف مسلم عبد القادر المعركة بقوله: " وشرعوا في إطلاق المدافع على البلد، وكان ذلك وقت العصر، فلم ينفصل الضرب عن بعضه بعضا ... إلى أن كملت عشر ساعات فبطل الضرب، تواتر الخبر على أن الإنجليز أطلقوا على الجزائر أربعين ألف مدفع[2].

لقد جابه الجزائريون نيران العدو ببطولة الشيء الذي جعل اللورد اكسماوث يكتب: "لم أر في حياتي أعداء يحاربون بكل إيمان وجأش كهؤلاء "[3]

كانت المعركة عنيفة لعب فيها عنصر المفاجأة لفائدة الإنجليز وأسفرت على:

-خسائر فادحة في صفوف القوات المدافعة على الميناء.

-قتل عدد هام من السكان المدنيين الذين جاؤوا للفرجة.

-تحطمت عدة تحصينات وأضرمت النار في كل البواخر التي كانت راسية في الميناء.

-أسفرت على قتل ثلاثمائة وجرح ثلاثة آلاف شخص[4].

وكانت النتيجة الحتمية لهذه الهزيمة هي قبول الداي بالنزول عند شروط الإنجليز التي كانت قاسية.

- إطلاق سراح كل الأسرى المسيحيين الذين كان عددهم حوالي 1200.

- دفع تعويضات للذين كانوا دفعوا مبالغ مالية لافتداء الأسرى المسيحيين[5].

وقد حمل الجيش الجزائري الداي عمر مسؤولية الأضرار والمصائب التي تعرضت لها البلاد وتم اغتياله في سبتمبر 1817م حيث يذكر الزهار فترة حكمه بقوله: "كانت دولته

---

[1]- عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ص 239

[2]- مسلم عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحـ: رابح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1947م، ص 103

[3]- عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 240.

[4]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 263

[5]- المرجع نفسه، ص 263

وأيامه كلها مصائب الجراد، الغلاء، مصيبة حميدو ومصيبة الإنجليز"، تمكنت الحملة من تحرير عدد من الأسرى المسيحيين بدون مقابل مما ضيع على الجزائر أموالا طائلة، كما ألحقت بالجزائر أضرار مادية وبشرية بالغة، كما تمكنت الحملة من إنهاء الحكم العثماني بالجزائر[1].

2-الحملة الإنجليزية 1824م:

بالرغم من النجاح الذي حققته الحملة المشتركة الإنجليزية الهولندية على الجزائر سنة 1816م إلا أنها فشلت في تجسيد أهم أهدافها وهو القضاء على القرصنة[2]، إذ رغم الخسائر الفادحة التي تلقاها الأسطول الجزائري والتي أدت إلى تدميره بشكل شبه كلي إلا أنها تمكنت من تجديد أسطولها البحري بواسطة الصناعة المحلية والمساعدات العسكرية التي تلقتها من الدولة العثمانية والبلدان المغربية فقد أرسل السلطان محمود الثاني مساعدات عسكرية تمثلت في مراكب بحرية ومعدات حربية[3].

ولعل السبب المباشر للحملة الإنجليزية 1824م بعض القبائل ببجاية في أكتوبر ثارت بعض القبائل بضواحي بجاية ضد السلطة وكان لهذه القبائل عمال يشتغلون كخدم في منازل القناصل الأجانب فأصدرت الحكومة الجزائرية مذكرة سلمتها إلى جميع القناصل تطالب فيها بتسليم جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى القبائل الثائرة[4]، حيث رفض القنصل الإنجليزي ماك دوفال الامتثال لأمر الحكومة الجزائرية واعتبر ذلك تدخلا صريح في شؤون القنصليات الأوروبية غير أن حكومة الجزائر استعملت القوة لفرض إرادتها واحترام سيادتها[5]،

---

[1]- الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 157

[2]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، د. ت، ص 100

[3]- أبو القاسم سعد الله أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 301

[4]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 193

[5]- الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 151

ففي مساء يوم 25 أكتوبر قامت قوات بحرية باقتحام بستان القنصل الإنجليزي ومطالبته بتسليم سكان القبائل الموجودين بقنصليته[1].

أما الزهار فقد أورد أن سب توتر العلاقات هو تورط بعض العاملين في القنصلية الإنجليزية في الهجوم على إحدى السفن الأمريكية ونهبها عندما قذفت بها العواصف إلى سواحل بجاية، ورفض القنصل تقديمهم لمعاقبتهم[2].

وكرد فعل قام قناصل كل من هولندا، إنجلترا وأمريكا بعقد اجتماع بدار القنصل الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م حيث قام بإصدار لائحة احتجاج ضد عمال حكومة الجزائر بخصوص التدخل في شؤونها لكن كان رد الداي بأنه في تصرفه مع رعيته[3].

أمام هذا الوضع وصل المبعوث "هاري نيال " إلى سواحل مدينة الجزائر حاملا معه تعليمات تعتبر إنجلترا في حالة حرب مع الجزائر وان الأميرال نيل مأمور بفرض حصار شديد على الجزائر ويتخذ أقصى الإجراءات عداءا حتى يوافق الداي على مطالب العرش الإنجليزي[4]، رفض الداي التفاوض مع الإنجليز لأنه لم يرغب في التعامل معه[5].

وتتلخص المطالب الإنجليزية في:

- توسع الحصانة الدبلوماسية.

-الاعتراف بالقنصل الإنجليزي لعمدة القناصل المسيحيين ومنحه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك.

- إعفاء الأهالي الذين يعملون في مصالح القنصلية الإنجليزية من الضرائب.

- عدم مراقبة نشاط الدبلوماسيين الإنجليز[6].

---

[1]- قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص 106

[2]- الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 153

[3]- حنفي هلايلي، العلاقات المرجع السابق، ص 33

[4]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 102

[5]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 204

[6]- حنفي هلايلي، العلاقات، المرجع السابق، ص 96

أمام رفض الداي ضرب الإنجليز حصار بحري على السواحل الجزائرية استمر لمدة ستة أشهر، اجروا خلالها عدة مفاوضات مع الجزائر باءت بالفشل بسبب إصرار الداي على عدم عودة القنصل ماك دوفال ودفع الإنجليز للإتاوة كبقية الدول الأوروبية[1].

عندما يئس الإنجليز من استسلام الإيالة بواسطة الحصار لجأوا إلى استعمال القوة بواسطة أسطول حربي بدأ قصف المدينة في 11 جويلية 1824م لكن الأسطول الجزائري تصدى لها، وأعاد الإنجليز الكرة في 24 جويلية بأسطول بلغ عدده 22 قطعة واقتربوا من الميناء لكن الرياس تصدوا لهم وحالوا دون اقترابه[2]. وفي هذا يقول الزهار: " وقدم الجزائر وكان مراده أن يخدعنا كما خدعنا سابقا، فلما قرب من رمي الكور رفع الراية البيضاء علامة أنه يريد الكلام... فأطلقت عليه المدافع من جميع الحصون...والأبراج ولم تصله الكورة فعندما رأى ذلك رجع"[3]، أرغم الأميرال على المفاوضات التي انتهت إلى توقيع اتفاقية سلم يوم 26 جويلية 1824م حيث خضع الإنجليز للداي وعينوا رجل آخر كقنصل للمسيحيين.

وكان الحصار الذي فرض الإنجليز على السواحل الجزائرية عام 1824م له تأثير سلبي على التجارة الجزائرية الخارجية حيث أصبح من الصعب على السفن الجزائرية والأجنبية الدخول والخروج من ميناء الجزائر وكذا تحول خط التجارة نحو البر عن طريق تونس والمغرب.

هدفت إنجلترا من حملتها على الجزائر التأكيد أنها قوة بحرية مهابة الجانب في المتوسط وفرض إرادته على الجزائر بقوة لكن الجزائريون تمكنوا من صد الهجوم الإنجليزي مستفيدين من الخطأ السابق واقتناع إنجلترا أن القوة لا تجدي نفعا وعليها تغيير سياستها تجاه الجزائر.

---

[1]– الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 153

[2]– يحي بوعزيز، علاقات الجزائر، المرجع السابق، ص 126

[3]– وليام شالر، المصدر السابق، ص 134

المبحث الثالث: تراجع مكانة الجزائر بعد توقيع المعاهدات مع هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

توالت المؤتمرات الأوروبية بعد التخلص من الخطر النابليوني لتنظيم الهيمنة الدولية الجديدة، وقد كان الوعي بأهمية هذه المؤتمرات في إسطنبول أقوى منه في الجزائر، فمنذ 1817م لم يفتأ العثمانيون يضغطون على الجزائر لكي تتوقف عن العمليات البحرية، وفي رسالة من السلطان إلى الداي حسين أكد السلطان العثماني فيها أن القرصنة مخالفة للشريعة الإسلامية[1]، وأمر الداي بأن يتوقف عن عصيان الأوامر وأن يضع حدا نهائيا للقرصنة، وإذا كان السلطان العثماني قد ألح على ضرورة الامتثال للإرادة الأوروبية فإن ذلك يعود إلى وعي السلطان بالقدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وفقدانها لحيوية أسطولها بعد حملة اللورد إكسموث، الذي تمكن حسب بعض الشهود من حرق 14 سفينة وقد عبر عن هذا العدد بقوله .... أحرق جميع سفن الجزائر ...." [2]، وإن التعبير في مضمونه عن هلاك الترسانة البحرية الجزائرية وفي دراسة أخرى أكدت أن عدد القطع البحرية الجزائرية قد بلغ 30 قطعة سنة 1815م، وبذلك تؤكد على فقدان نصف الترسانة البحرية الجزائرية جراء هذه الحملة، وهذا الحجم كفيل بتقلص حجم النشاط البحري الجزائري وانهياره[3].

كان من نتائج مؤتمر فينا 1815م تكوين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف القدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية، وظهور

---

[1]– لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 481.

[2]– عبد الرحمن التنلالي، رحلة عبد الرحمان التنلالي التواتي، مخطوط بدون رقم تصنيف، خزانة سيدي عبدالله البليالي، توات، أدرار، الجزائر، ص 07

[3]– ناصر الدين سعيدوني، البحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة التاريخ، ع 22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر 1986، ص 29

نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوروبا، كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته[1].

ولما كانت مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن في 1816م، غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خصوصا رغم تراجعه بصورة واضحة فالجزائر قد تمكنت من بناء أسطولها رغم أنه لم يصل إلى مستوى البحرية الجزائرية قبل حملة اللورد إكسموث، وتجدد نشاطه من جديد الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر اكس لاشابيل" في جنوب ألمانيا في 1818م، حيث انضمت فرنسا هذه المرة إلى الحكومة الدولية التي أصبحت تضم كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا إضافة إلى كل من النمسا وبروسيا واتفقت هذه الدول على تفتيت الإمبراطورية العثمانية[2].

ازداد الخلاف بين الدول الأوروبية وضوحا عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في هذا المؤتمر الدولي، وأظهرت روسيا ميلا للاشتراك في القوة الأوروبية الرادعة للإيالات المغاربية، مما أثار مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا، وكان من بين العوامل لهذا التخوف مد روسيا بكل ثقلها في البحر الأبيض المتوسط[3] واقترحت النمسا إعادة تأسيس منظمة فرسان القديس يوحنا في جزيرة ألبة ويعهد إليه مهمة طرد العثمانيين من الجزائر باعتباره قوة دولية[4].

أفضى المؤتمرون في النهاية بعد محادثات ونقاشات حادة إلى توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م جاء فيه ... اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكول على أن يواصلوا

---

[1]– محمد السعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795–1832، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001، ص 306.

[2]– جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية.... المرجع السابق، ص 327

[3]– حقيقي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية .... المرجع السابق، ص 16.

[4]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 77

في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكونا لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات أن يوجها إليها إنذارات جديدة، بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه، وتحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية نتيجة لاستمرارها في ممارسة القرصنة، من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوربية باتخاذ إجراءات حاسمة ...."[1].

وبعد مداولات المؤتمر الدولي تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق نتيجة عملية بتكليف كل من فرنسا وبريطانيا للقيام بهذه المهمة بداية بتوجيه إنذار إلى حكومات الإيالات المغاربية، ويحمل هذا الإنذار في طياته كف الجزائر عن استعباد المسيحيين وممارسة القرصنة مع تهديدها باستخدام القوة.

عبرت المؤتمرات الأوروبية التي انعقدت في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي و بالضبط في الفترة الممتدة من 1815 إلى غاية 1819 عن نقلة نوعية في تفكير الدول الأوروبية في علاقاتها الخارجية مع الإيالة الجزائرية إذ شهدت الجزائر منذ هذا التاريخ تحزبا أوروبيا ضدها عمل جاهدا من أجل تهميشها من القضايا المتوسطية ومحاولة إنهاك قدراتها الدفاعية وأمام هذا الواقع الجديد الذي إستهدف أمن الجزائر و دورها المحوري في البحر الأبيض المتوسط، وجدت الجزائر نفسها منعزلة عن أي مساندة خارجية تعيد بها توازن المعادلة المتوسطية .لقد نجحت الدول الأوروبية من خلال مؤتمراتها الدولية من إيجاد صيغة عمل مشتركة كان الهدف منها وضع حد للنشاط البحري المغاربي عموما والبحرية الجزائرية خصوصا ، ورغم أن التوصيات التي خرجت بها أوروبا فيما يخص النشاط البحري كانت

[1]– محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979، ص 145

متعارضة مع الأعراف الدولية التي سادت زمنا من الوقت في عالم البحار إلا أنها طبقت وفرضت كقانون دولي جديد في عالم البحرية ، ووجدت الجزائر نفسها مضطرة لتساير الوضع الدولي الجديد في ظل تراجع إمكانياتها العسكرية وهيبتها الدولية[1].

لقد كان للتكتل الأوروبي ضد الجزائر بالغ الأثر على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، إذ لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر وذلك نتيجة اشتداد موجة الحملات العسكرية والبعثات التهديدية التي استهدفت الجزائر عقب سنة 1815م، والتي كان أبرزها حملة اللورد إكسموث التي كسرت جناح البحرية الجزائرية سنة 1816م، وبهذا الانكسار بدأ العد العكسي للإيالة الجزائرية نحو التقهقر والفشل، ومما زاد الأوضاع سوء حيثيات "معركة نافرين" والتي أعلنت عن انهيار الاسطول الجزائري، وفي ظل هذه الظروف الحرجة وجدت الجزائر نفسها تتخبط في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعيه لعل أبرزها التنافس الفرنسي الإنجليزي عليها، ورغم المحاولات التي بذلت من طرف الدايات المتأخرين لتجاوز مرحلة الخطر إلا أنها باءت بالفشل لأنها جاءت في وقت متأخر تطورت فيها الأوضاع العامة للإيالة نحو الأسوء أوضحت الأحداث السالفة الذكر أن الجزائر كانت المستهدف الأول من قبل الحكومات الأوروبية وذلك نظر لمكانتها الدولية وهيبتها العالمية، ورغم دورها الفعال في عثمنة الفضاء المغاربي تونس وطرابلس الغرب وجهودها العسكرية في الحروب العثمانية، إلا أنها وجدت نفسها وحيدة أمام التحديات العالية الجديدة، ورغم مظاهر التبعية الروحية للدولة العثمانية إلا أن هذه الأخيرة لم يكن لها موقفا في مستوى التحدي الجديد، إذ اقتصر دورها على البعثات الدبلوماسية وتبادل الأخبار العسكرية وهو موقف لا يمكن أن يحول بين عزم الدول الأوروبية وسياستها في القضاء على الإيالة الجزائرية[2].

---

[1]– وليام شالر، المصدر السابق، ص 324–323

[2]– مبارك شودار، التكتل الأوروبي ضد الجزائر فيما بين 1815–1819 وتداعياته، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد1، مارس 2018، ص 136–137.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى:

– وحاولت كل قوة السيطرة على المتوسط وفرض نفسها عسكريا واقتصاديا ودينيا. شهدت الإيالة خلال الفترة العثمانية موجة من التحرشات والحملات البحرية قادتها الدول الأوربية في فترات مختلفة ومتباينة بغرض تحقيق أهداف وتحت تأثير عدة عوامل، إلا أن الإيالة الجزائرية تمكنت من صد تلك الهجومات بفضل قوتها البحرية وفعالية أسطولها هذا ما دفعها لاسترضاء الجزائر وإبرام معاهدات معها فقد كانت الجزائر تجرى المفاوضات وتعقد المعاهدات باسمها انطلاقا من مبدأ الاستقلالية في القرار، وقد ركزت في كل معاهداتها على آلية تفتيش السفن بغض النظر على كونها صديقة أو العكس.

– كانت معظم الدول الأوروبية وأمريكا تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية لإيال الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وتضمن لها الأمن لمراكبها وتجارتها وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون جل الدفعات في شكل مواد أولية أو مصنوعة من اللوح، البارود، الأسلحة، الحبالة والكابلات.

– كانت الجزائر ترتبط بمعاهدة سلام مع كامل الدول الأوروبية باستثناء روسيا، ألمانيا، التي كانت تتخذ الجزائر اتجاهها موقف عدم الاكتراث والرفض لعقد الاتفاقيات وإقامة علاقات تضامن مع الخلافة والبعض الأخر نتيجة لاستمرار حالة الحرب.

– كل معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية كانت إنعاش للنشاط التجاري المزدهر للبحرية الجزائرية خاصة في بداية القرن 19 والتي خلفت أضرار كبيرة لدول أوربا خاصة الجانب التجاري خذا ما دفعها لاسترضاء الجزائر وإبرام المعاهدات معها.

– ما ميز العلاقات الأوروبية الجزائرية عدم الاستقرار على السلم بالرغم من كثرة المعاهدات وهذا راجع لعدم جدوى العهود التي كانوا يقدمونها للجزائر.

– بعد انتهاء الحروب الإيبيرية تحالفت الدول الأوروبية مع بعضها من أجل الإطاحة بالأسطول الجزائري حيث لجأت للحملات العسكرية والتحالفات السياسية، إذ لا نكاد نجد اتفاقية أو معاهدة لا تذكر النشاط البحري.

– كانت الدول الأوربية لها رغبة في القضاء على الجزائر من خلال توحيد صفوفها وسن العديد من القوانين التي تهدف إلى كبح النشاط البحري الجزائري وذلك من خلال مؤتمرات دولية والتي ناقشت مسألة النشاط البحري وقضية الأسرى الأوربيين، وقد ترجمت الأهداف الأوربية بشكل حملات بحرية أبرزها حملة اللورد إكسماوث.

الملاحق

الملحق رقم 01: [1]

بنود معاهدة 19 أكتوبر 1801م بين فرنسا والدولة العثمانية

البند الأوّل : ينعقد السلم والولاء فيما بين الجمهورية الفرنساوية والباب العالي فيزول بناء على ذلك ما كان بينهما من العدوان ابتداء من اليوم الذي تتبادل فيه التصديقات على هذه البنود الابتدائية. وبعد أن تجري مبادلة التصديق تنجلي في الحال العساكر الفرنساوية عن مملكة مصر وتردّ المملكة المذكورة الى الباب العالي المحفوظة أراضيه وممالكه له بالتمام والكمال كما كانت في الحرب الحالية ، على أنه من المقرّر أن كل ما يسمح به من الامتيازات في الممالك المصرية لسائر الممالك الأجنبية بعد انجلاء الفرنساويين عنها يكون مسموحاً بها للفرنساويين أيضاً .

البند الثاني : تعترف جمهورية فرنسا بتشكيل جمهورية السبع جزائر وبلاد البندقية السابقة وتكفل استمراره ويقبل الباب العالي كفالة فرنسا ورومیا بذلك .

البند الثالث : ستتفق الجمهورية الفرنساوية والباب العالي العثماني على تعيين طريقة نهائية تختص بأموال رعاياهما وأمتعتهما التي حجزت أو أخذت مصادرة أثناء الحرب، ويطلق سراح الوكلاء السياسيين والوكلاء التجاريين والأسرى على اختلاف درجاتهم حال حصول التصديق على هذه البنود الابتدائية .

البند الرابع : ان المعاهدات الكائنة فيما بين فرنسا والباب العالي حتى قبل الحرب الحاضرة تجدّدت بتمامها ،وبناء على ذلك حق لجمهورية فرنسا أن تتمتع في كافة أنحاء الممالك العثمانية بجميع الحقوق التجارية وحقوق الملاحة التي كانت متمتعة بها قبلاً أو سيتمتع بها غيرها من الدول الأكثر تفضيلاً في مستقبل الأيام .

---

[1]– محمود فريد بك، المصدر السابق، ص 379

الملحق رقم 02: معاهدة صلح بين الجزائر وبريطانيا 1816م [1]

BRITISH CHANCERY OFFICE,
ALGIERS

WE, [redacted], Esq
His Britannic Majesty's Agent and Consul-General in this
City and Kingdom,

CERTIFY

معاهدة صلح بين الجزائر وبريطانيا– عام 1816م.

[1]– براهمي نصر الدين، المرجع السابق، ص 96.

الملحق رقم 03: [1]

اتفاقية بين قائد جنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر :

1 — يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية ، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا) .

2 — يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية .

3 — الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده ، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي ، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر ، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته .

4 — يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا .

5 — تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ، ونساؤهم سيحترمن .

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك . وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح ، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية .

في المعسكر المخيم أمام الجزائر ، يوم 5 جوليت سنة ثلاثين وثمانمائة وألف.

إمضاء : كونت دوبرمون

خاتم حسين باشا ، داي الجزائر

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 172. ،171

الملحق رقم 04: الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا 1815م [1]

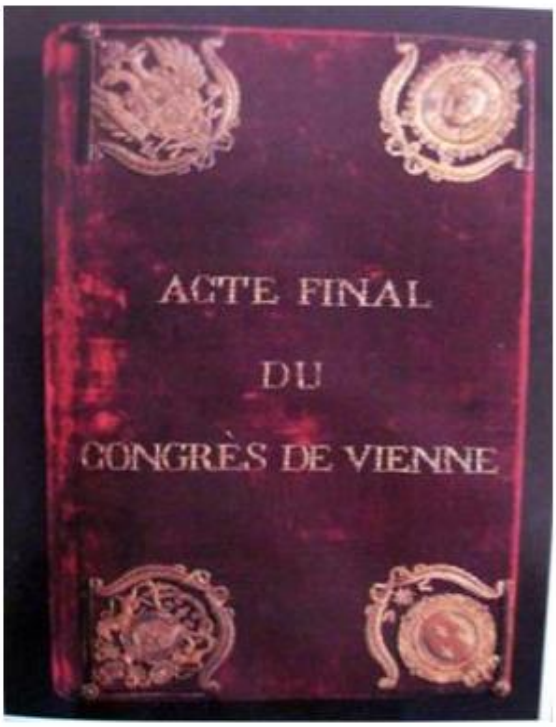

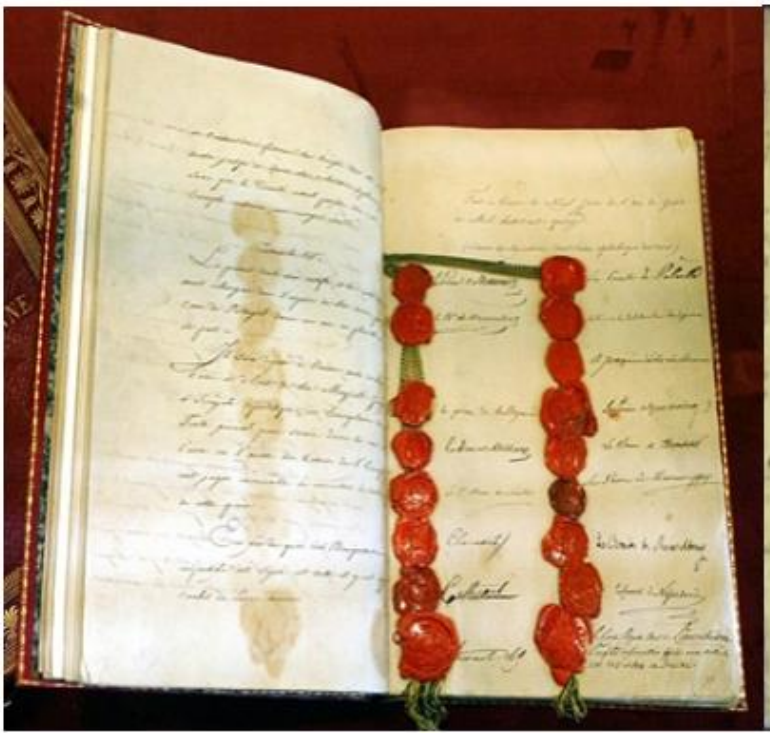

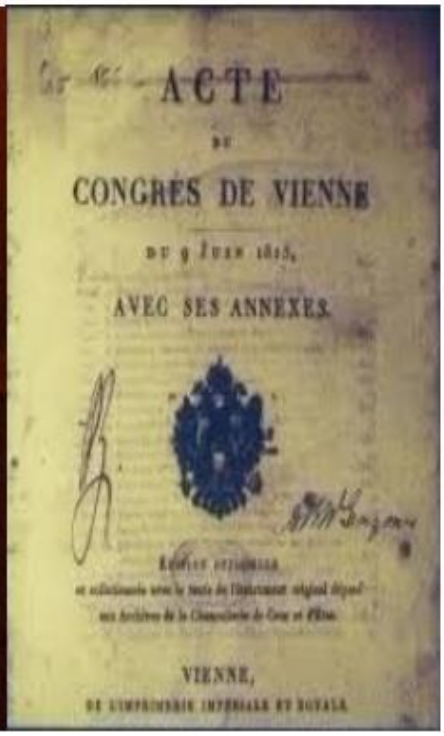

[1] –http://science.orf.at/stories/1701516

الملحق رقم 05: معاهدة الصلح بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1815 [1]

شرط اوّل

شرط ثالث

شرط خامس

شرط ثانی

شرط رابع

شرط سادس

شروط سابع

شرط تاسع

شرط عشر حادی

شرط تاسن

شروط عشره

شرط
١٢

[1]– جحدان بو عبد الله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية بين 1815-1830، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 294.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1792
- أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس 1963، ج2
- أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980
- جون ب وولف، الجزائر وأوروبا، تر وتح وتع د أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996م
- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP الجزائر، 2005
- مسلم عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح: رابح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1947م
- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980
- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريف وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

المراجع:

- أبو القاسم سعد الله أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م
- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م

- بسام العسلي، خير الدين بربروس= (الجهاد في البحر) 1470-1547م، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994
- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007
- صالح بلقبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى منشورات ANEP، الجزائر، د ت.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م
- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ج3
- عبد العزيز نوار، محمود جمال الدين، الدين التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
- عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989
- علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830م)، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2013
- علي تابليت، معاهدات الجزائر مع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ج1
- غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2007
- لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة والأساطيل والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج2.
- محمد مكحلي، ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني (1707-1828)، دار أفاق كوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2013

- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج1
- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، د. ت
- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008
- يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980

الرسائل الجامعية:

- قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016
- معطى الله مختار، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015

المجلات:

- بلبراوات بن عتو، الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته، مجلة عصور، العدد 6-7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 24، الجزائر، 2007.
- شوادر مبارك وصحراوي عبد القادر، التكتل الأوروبي فيما بين (1815-1819م) وتداعياته"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 01، الجزائر 2018م

- عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة،التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 15، الجزائر، 2017
- قرباش بلقاسم، معاهد الصلح والسلام بين بريطانيا العظمي والجزائر 1682 من خلال وثيقة أصلية، مجلة الدراسات التاريخية قسم التاريخ جامعة الجزائر العدد 18 جوان 2015م.
- مولاي بلحميسي، صفحات من تاريخ العلاقات الجزائري الإسبانية، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974
- يوسف حسين عمر، الصراع الفرنسي البريطاني 1798-1801م، مجلة جامعة الأقصى، مج20، ع2، فلسطين، 2016

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ

الفصل التمهيدي: نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 19 06

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية خلال القرن 19 10

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19 13

الفصل الثاني: أهم الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

المبحث الأول: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع اسبانيا 19

المبحث الثاني: اتفاقيات ومعاهدات الجزائر مع فرنسا 23

المبحث الثالث: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع إنجلترا والولايات المتحدة 26

أولا: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع إنجلترا 26

ثانيا: معاهدات واتفاقيات الجزائر مع والولايات المتحدة 33

الفصل الثالث: انعكاسات الاتفاقيات والمعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19

المبحث الأول: تكتل البلدان الأوروبية ضد الجزائر خلال القرن 19 36

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر خلال القرن 19 41

المبحث الثالث: تراجع مكانة الجزائر بعد توقيع المعاهدات مع هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية 48

خاتمة **53**

قائمة الملاحق **56**

قائمة المراجع **60**

فهرس المحتويات **65**

ملخص الدراسة:

اكتسبت الجزائر خلال العهد العثماني مكانة رفيقة وأًبحت قوة لا يستهان بها خاصة في بدايات القرن التاسع عشر نتيجة لتفوق أسطولها العسكري، وهو ما جعل معظم دول أوربا آنذاك تسعى لإقامة علاقات مع الجزائر والتي اتسمت بنوع من الاستقرار، وكان ذلك نتيجة لجملة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين الطرفين، وقد شكلت معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية أهم مظاهر السيادة والاستقلالية وقد تحكمت فيها المصالح التجارية بين الطرفين، إذ كان النشاط البحري للجزائر يعتبر أهم الركائز الأساسية التي أثرت على سير التقارب بينها وبين الدول الأوروبية، وقد تبنت الجزائر عدة آليات لوضع أسس المعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام معاهدة ولكنه من الصعب المحافظة عليها، لذا جاءت دراستنا الموسومة بـ"المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الأوربية في القرن 19 قراءة في ظروفها ومحتواها، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– معظم الدول الأوروبية وأمريكا كانت تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية لإيال الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

– كانت الجزائر ترتبط بمعاهدة سلام مع كامل الدول الأوروبية باستثناء روسيا، ألمانيا.

– كل معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية كانت إنعاش للنشاط التجاري المزدهر للبحرية الجزائرية خاصة في بداية القرن 19 والتي خلفت أضرار كبيرة لدول أوربا خاصة الجانب التجاري خذا ما دفعها لاسترضاء الجزائر وإبرام المعاهدات معها.

– ما ميز العلاقات الأوروبية الجزائرية عدم الاستقرار على السلم بالرغم من كثرة المعاهدات وهذا راجع لعدم جدوى العهود التي كانوا يقدمونها للجزائر.

– بعد انتهاء الحروب الإيبيرية تحالفت الدول الأوروبية مع بعضها من أجل الإطاحة بالأسطول الجزائري حيث لجأت للحملات العسكرية والتحالفات السياسية، إذ لا نكاد نجد اتفاقية أو معاهدة لا تذكر النشاط البحري.

الكلمات المفتاحية: المعاهدات، الاتفاقية، الجزائر، أوروبا، الظروف، المحتوى

Study summary:

During the Ottoman era, Algeria gained companion status and became a significant force especially in the early 19th century as a result of the superiority of its military fleet That was why most of Europe's countries at the time sought to establish relations with Algeria, which were characterized by a kind of stability, This was the result of a number of conventions and treaties concluded between the parties and Algeria's treaties with European States have been the most important manifestations of sovereignty and independence and have been governed by commercial interests between the parties, Algeria's maritime activity was the most fundamental pillar affecting its convergence with European States. and Algeria has adopted several mechanisms to lay the foundations of treaties through the principle that it is easy to conclude a treaty but difficult to maintain, so our study marked with "Algeria's European treaties and conventions in the 19 century read in their circumstances and content. The study has reached a number of conclusions, the most important of which are:

-Most European and American countries paid annual and periodic taxes to Ayal Algeria for freedom of navigation in the Mediterranean.

-Algeria was bound by a peace treaty with all European countries except Russia, Germany.

-All of Algeria's treaties with European States were a revival of the Algerian Navy's prosperous commercial activity, particularly at the beginning of the 19th century, which caused significant damage to European States, especially the commercial aspect, taking into account their motivation to appease Algeria and conclude treaties with it.

-European-Algerian relations have been characterized by instability over peace, despite the proliferation of treaties. This is due to the futility of Algeria's commitments.

-After the end of the Iberian wars, the European States allied themselves with each other in order to overthrow the Algerian fleet, where they resorted to military campaigns and political alliances, as we barely find a convention or treaty that makes no mention of maritime activity.

Keywords: Treaties, Convention, Algeria, Europe, Circumstances, Content

تم بحمد الله